مؤقت

مجلس الأمن
السنة السابعة والخمسون

الجلسة **٤٦١٤ (الاستئناف ١)**
الاثنين، ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، الساعة ١٦/٣٥
نيويورك

الرئيس:	السيد تفروف	(بلغاريا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	أيرلندا	السيد راين
	الجمهورية العربية السورية	السيد وهبة
	سنغافورة	السيد محبوباني
	الصين	السيد وانغ ينغفان
	غينيا	السيد تراوري
	فرنسا	السيد لفيت
	الكاميرون	السيد بيلينغا – إيبوتو
	كولومبيا	السيد بالديبيسو
	المكسيك	السيد أغيلار سبنسر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
	موريشيوس	السيد كونجول
	النرويج	السيد كولبي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد نغروبونتي

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما فيها قضية فلسطين

رسالة مؤرخة ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة (S/2002/1055)

مذكرة شفوية مؤرخة ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة (S/2002/1056)

02-60142 (A)
0260142

استؤنفت الجلسة الساعة ١٦/٣٥.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي إندونيسيا، العراق، قبرص، المغرب، موريتانيا، نيبال، يطلبون فيها دعوتهم إلى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون لهم حق التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد هدايت (إندونيسيا)، والسيد الدوري (العراق)، والسيد زاكيوس (قبرص)، والسيد بنونة (المغرب)، والسيد ولد دادة (موريتانيا)، والسيد شارما (نيبال)، المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة، سوف تصدر بوصفها الوثيقة S/2002/1060، ونصها كما يلي:

”يشرفني أن أطلب توجيه الدعوة إلى سعادة السيد يحيى محمصاني، المراقب الدائم عن جامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة، للمشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس حاليا، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة والمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس“.

وأعتزم، بموافقة المجلس، دعوة المراقب الدائم عن جامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في هذه الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت للمجلس والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو المراقب الدائم عن جامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة لشغل المقعد المخصص له بجانب قاعة المجلس.

أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ من رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وفيما يلي نصها:

”بصفتي رئيسا للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، يشرفني أن أطلب توجيه الدعوة إليَّ للمشاركة في المناقشة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن“.

في مناسبات سابقة، وجه مجلس الأمن دعوات إلى ممثلي هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة بصدد النظر في مسائل مدرجة في جدول أعماله. ووفقا للممارسات السابقة في مثل هذه المسألة، أقترح أن يوجه المجلس دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، السيد بابا لوي فال، إلى شغل المقعد المخصص له بجانب قاعة المجلس.

أود أيضا أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ من رئيس المجموعة الأفريقية لدى الأمم المتحدة، وفيما يلي نصها:

”بصفتي رئيسا للمجموعة الأفريقية لشهر أيلول/سبتمبر، يشرفني أن أطلب الإذن للسفير أمادو كيبي، المراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، بأن يشارك في المناقشة التي يعقدها مجلس الأمن بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين“.

وسوف تنشر هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/2002/1059.

إذا لم أسمع أي اعتراض، سأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه دعوة إلى السيد أمادو كيبي وفقا للمادة ٣٩.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد كيبي إلى شغل المقعد المخصص له بجانب قاعة المجلس.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل البحرين. وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بوعلاي (البحرين): سيدي الرئيس، نهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، واثقين من إدارتكم الحكيمة لأعمال المجلس، ونشكركم على عقد هذه الجلسة الطارئة بناء على طلب من المجموعة العربية لمناقشة الوضع المتدهور في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وقد ورد في الأنباء أنه بسبب الحصار الإسرائيلي لبعض القرى والمدن الفلسطينية وحظر التجول المفروض عليها، استعمل التلاميذ الفلسطينيون المخازن والسراديب بمثابة صفوف دراسية تعوض عن صفوف مدارسهم الرسمية.

ولنا أن نتصور مدى الاستفادة التعليمية التي يحصلون عليها في ظروف مثل هذه، والتي لا يمكن إلا أن تكون منقوصة. فنحن نعلم أن الجو الدراسي الصحي والسليم يتطلب صفا جيد التهوية، فيه نور طبيعي أو صناعي، ومزودا بحد أدنى من وسائل الإيضاح. وهذا يعني أنه مهما كانت المادة الدراسية جيدة، ومهما بلغ تفاني معلمها، إلا أن الفائدة ستكون محدودة إذا تم التدريس في وسط غير ملائم.

وفي حالة استمرار هذه الظاهرة الحصارية سيتكون لدى الشباب الفلسطيني نوع من الكراهية نحو من تسبب في ذلك في ظل احتلال وعَى عليه منذ ولادته. وقد تتحول الكراهية إلى نوع من العنف أو تكون المسببة له. من جهة أخرى، يرى الفلسطينيون ظاهرة أخرى لا تقل سلبية عن الأولى، وهي معاملة رئيسهم ورمز مقاومتهم للاحتلال الإسرائيلي يضيّق عليه الخناق كل يوم، وتُهدم بالجرافات أجنحة مكتبه الذي هو أيضا محل سكنه، جناحا تلو الآخر، بطريقة تهدد بانقطاع أبسط الخدمات من ماء وكهرباء ووسائل اتصال.

إذن، نحن بصدد ظاهرتين سلبيتين: الأولى تعليمية، والأخرى سياسية وأمنية. والاثنتان تهددان بصورة جدية بزوال سيطرة السلطة الفلسطينية على حدود نفوذها بأراضيها في الضفة والقطاع. والحالة هذه، يصبح الحديث عن التسوية السلمية في الظروف الراهنة ضرورة حتمية، حتى لو بدا تحقيق تلك التسوية من الصعوبة بمكان. لكن يجب أولاً أن يُرفع الحصار، ثم يتبعه انسحاب قوى الأمن الإسرائيلية حتى يمكن ولوج باب المفاوضات السلمية.

والظاهر أن الحكومة الإسرائيلية الحالية لا تريد شيئا من هذا، إذ أن دليلا واحدا يكفي لبيان عدم وجود تلك الرغبة، وهو ما أُعلن عن خطة غزة أولا فيما يتعلق بانسحاب الجيش الإسرائيلي، لكن الخطة لم يكن لها حظ من التطبيق على الرغم من توقف عن العنف دام ستة أسابيع.

لقد أثبتت التجارب المتعددة أن السلام لا يأتي إلا عن طريق المفاوضات، ولا يمكن أن يُفرض بالقوة،

وإلا أصبح سلاما غير عادل. ومع الأسف فإن السلام لن يكون ممكنا إذا لم تسبقه خطواته التمهيدية الضرورية، من رفع حصار، وانسحاب للقوات، وإنهاء للاحتلال الإسرائيلي. وكل ذلك يبدو بعيد المنال في الوقت الحاضر أمام التعنّت الإسرائيلي.

لم يكن لجميع القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة حظ من التنفيذ بواسطة إسرائيل. وفي هذا تحدٍ لإرادة المجتمع الدولي الذي تسبب عجزه عن التحرك في الاستعمال المفرط للقوة العسكرية الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني. وترى إسرائيل أن استعمال تلك القوة هو بمثابة حرب ضد ما يسمى بالإرهاب، مستغلة بذلك محاربة العالم لتلك الظاهرة بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. لكن هناك فرقا بين مقاومة الاحتلال ومقاومة الإرهاب.

إن الدول العربية مجتمعة ترغب في تحقيق سلام عادل وشامل في المنطقة، قائم على قواعد القانون الدولي، كخيار استراتيجي. وتجلى ذلك واضحا من خلال مبادرة السلام العربية التي أقرتها قمة بيروت في شهر آذار/مارس من هذا العام، والتي لقيت ترحيبا دوليا واسعا. وهذه المبادرة تقضي بانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشريف، ومنح اللاجئين الفلسطينيين حق العودة إلى بلدهم مقابل اعتراف الدول العربية بدولة إسرائيل في العيش في سلام جنبا إلى جنب مع دولة فلسطينية مستقلة داخل حدود معترف بها دوليا. لكن هذه المبادرة لم تلق صدى إيجابيا لدى إسرائيل حتى الآن، بل إن ما يحدث للفلسطينيين على أرض الواقع لا يعكس أي رغبة إسرائيلية في السلام.

وفي الختام، ومرة أخرى، نناشد مجلس الأمن، وهو الجهة المسؤولة عن صون السلم والأمن الدوليين أن يقوم بمهامه المنوطة به، لضمان تنفيذ قراراته، وفي مقدمتها ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢). كما نناشد أعضاء المجلس التصويت لصالح مشروع القرار العربي المعروض عليهم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل البحرين على الكلمات الودية التي وجهها لي.

أعطي الكلمة الآن للسيد يحيى محمصاني، الممثل الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة.

السيد محمصاني: اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أهنئكم على رئاستكم لمجلس الأمن لهذا الشهر، واثقين من حكمتكم، متمنين لكم التوفيق في مهامكم الكبيرة. كما أنتهز هذه المناسبة لأعرب عن الشكر للسفير جون نيغروبونتي لرئاسته المجلس في الشهر الماضي بحكمة وجدارة.

يجتمع المجلس اليوم للتداول في تطورات الأوضاع في منطقة رام الله على أثر العدوان الإسرائيلي على الرئيس ياسر عرفات في مقر إقامته، إثر عملية انتحارية تمت في العمق الإسرائيلي. الحكومة الإسرائيلية تصرح يوميا على لسان رئيسها ومسؤوليها بأن الرئيس عرفات لم يعد معنيا بالأمر ”irrelevant“، وأن السلطة الفلسطينية أصبحت بدون سلطة.

فإذا كان الأمر كذلك بالنسبة لإسرائيل، فلماذا تحاصر القوات الإسرائيلية عرفات وتعاقبه بهدم مباني مقر إقامته؟ واقع الحال أن سياسة رئيس الحكومة الإسرائيلية هي التي أصبحت غير معنية بالأمر، وأن تغليبها منطق القوة على منطق المفاوضات، والعنف على الحوار، قد فشلت. وهذه السياسة تجلب القتل والدمار للشعب الفلسطيني بدون أن تحقق الأمن والاستقرار للشعب الإسرائيلي. واستطلاعات الرأي الإسرائيلية تؤكد هذا الواقع. وقد عبّر عن هذا الواقع

أيضا الجنرال أمرام ميتسنا، حاكم مدينة حيفا، حين قال منذ بضعة أيام:

(تكلم بالانكليزية)

”السيد شارون يؤدّي بإسرائيل إلى كارثة بسياسة من العنف ومزيد من العنف ومزيد من العنف أيضا“.

(تكلم بالعربية)

خمسون عاما من الحرب والعنف. متى تقتنع حكومة إسرائيل بأنّ سياسة الحرب والقوّة لن تحلّ المشكلة في الشرق الأوسط، وأن المفاوضات وتطبيق قرارات الشرعية الدولية هي الطريق الوحيد لتعيش إسرائيل ودولة فلسطين وجميع دول المنطقة في سلام وأمن واستقرار. لقد أصبح انتهاك إسرائيل للقوانين الإنسانية الدولية واتفاقية جنيف أمرا روتينيا ويوميا، فقتل النساء والأطفال وهدم المنازل وطرد السكان وإنزال العقاب الجماعي بهم يجري وكأن الأمر لا يعني أحدا.

وإذا كان لا بد من إيراد بعض الحقائق والأرقام التي توضح أبعاد صورة الاحتلال العسكري البشع، فإن المؤشرات التالية تعدّ خير شاهد على ذلك: وصل عدد شهداء الفلسطينيين الذين سقطوا برصاص وقنابل جيش الاحتلال خلال الفترة من ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ إلى ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى ١ ٧٠٥، فضلا عن عشرات الآلاف من الجرحى والمعاقين. وبلغ عدد الأسرى والمعتقلين خلال نفس الفترة تقريبا ٦ ٠٠٠، منهم ١ ٧٠٠ معتقل اعتقالا إداريا، أي دون توجيه تُهم في سجون ومعتقلات عسكرية. وقد وصل عدد الأطفال المسجونين، طبقا لتقديرات الصليب الأحمر الدولي، إلى ٦٠٠. كما تمّ هدم عشرات المنازل، وبلغت مساحة الأراضي التي جرفتها سلطات الاحتلال في غزة ١٠ في المائة من الأراضي الزراعية. وقد أقيمت مستوطنات جديدة بلغ عددها ٤٠ منذ وصول رئيس الوزراء شارون إلى الحكم. لقد استمعتم أيضا إلى تقرير السيد تيرجي رويد-لارسن، منسق الأمم المتحدة الخاص للشرق الأوسط، عن الأوضاع المزرية في الأراضي المحتلة، ولا لزوم للتحدث عنه.

إن جوهر الصراع العربي الإسرائيلي هو احتلال إسرائيل للأراضي العربية، هذا هو جوهر الصراع، ورفض إسرائيل الانسحاب منها إلى ما وراء خط ٥ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وخاصة القراران ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، ومرجعية مدريد. وما دام الاحتلال قائما فالصراع قائم، وكذلك مقاومة الاحتلال. وهنا يجب المحافظة على قرارات الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي الممثلة في شرعية مقاومة الاحتلال داخل الحدود الوطنية.

لقد اختارت الدول العربية السلام كخيار استراتيجي. وانطلاقا من ذلك تقدمت بمبادرة السلام العربية في قمة بيروت. وقد رحب مجلس الأمن وجميع الدول بتلك المبادرة، بينما رفضتها إسرائيل واختارت استراتيجية الحرب.

السؤال الذي يوجّه إلى مجلسكم: لماذا الازدواجية في المعايير؟ لماذا تبقى إسرائيل فوق القانون الدولي وفوق ميثاق الأمم المتحدة؟ ولماذا لا تطبّق بحقّها قرارات مجلس الأمن، كما تطبّق على غيرها؟ لقد انتهكت إسرائيل ٢٨ قرارا من قرارات مجلس الأمن. لماذا لا يتحمل مجلس الأمن مسؤولياته ويضع حدا لانتهاك إسرائيل وتحديها للإدارة الدولية؟ سؤال بحاجة إلى جواب.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر المراقب الدائم لجامعة الدول العربية على الكلمات الودّية التي وجهها إلى الرئاسة.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل جمهورية إيران الإسلامية. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ظريف (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): من دواعي سروري يا سيدي أن أراكم تترأسون المجلس هذا الشهر، وأود أن أشكركم على عقد هذه الجلسة العلنية بشأن الحالة الخطيرة في الأراضي الفلسطينية.

فمع أن القمع الواسع النطاق للفلسطينيين في الأراضي المحتلة مستمر دون هوادة، فإن الإسرائيليين بانقضاضهم مؤخرا على مقر الرئيس عرفات في رام الله يتعمدون زيادة تدهور الحالة. ومما يشهد بنوايا إسرائيل التوسعية هدم جميع المباني في المقر، باستثناء جناح وحيد من مبنى للمكاتب، وشق خندق عميق، ونصب لفات الأسلاك الشائكة، ووضع المتفجرات والدبابات والجرافات حول المبنى الرئيسي.

ومن التدابير القمعية الأخرى التي أعقبت الإغارة على المقر مؤخرا إطلاق الرصاص على المتظاهرين الفلسطينيين وقتل عدد منهم، وإغلاق الشرطة الإسرائيلية مكاتب رئيس جامعة القدس في القدس الشرقية، وتضييق خناق حظر التجوال على عدة مدن فلسطينية، وشن الغارات على طولكرم وفي عدة مناطق من قطاع غزة.

ويسعى السيد شارون بشنه جولة جديدة من العنف وبإثارته مسألة الفلسطينيين الموجودين في المقر إلى تخريب أي جهود تبذل لإعداد دليل تفصيلي لإقامة دولة فلسطينية. فلم يوقف الإسرائيليون مطلقا حملتهم خلال العدة أسابيع الماضية التي سادها هدوء نسبي في الأراضي الفلسطينية. بل استمروا في هجماتهم، بما فيها قصف مدرسة فلسطينية بالقنابل. واستمرت عمليات الإغلاق المحكم وتعليمات حظر التجول دون هوادة. وتواصلت أنشطة بناء المستوطنات بلا توقف. وبعبارة أخرى، كان الإسرائيليون يتعمدون استفزاز الفلسطينيين للقيام بالرد، وبذا يجدون عذرا آخر يغيّرون به مسار أي جهد قد يؤدي يوما من الأيام إلى استعادة الفلسطينيين حقوقهم الوطنية.

وقد أظهر السيد شارون طيلة هذا الصراع الدائر أنه لا يزال محتفظا بمخططه القديم؛ فهو لا يدخر وسعا ولا يترك فرصة دون الاستمرار فيه. ويسعى المخطط المذكور لسحق الفلسطينيين ودحرهم تماما. وتتمثل الاستراتيجية الأساسية التي يستند إليها هذا المخطط في دفع الفلسطينيين إلى الاستسلام الكامل والتخلي عن حقوقهم الوطنية المشروعة الأساسية. ويؤكد استمرار محاصرة مقر الرئيس عرفات وما سبقه من أعمال في الأسابيع العديدة الماضية مرة أخرى الرأي القائل بأن شارون لا يؤمن بتسوية عن طريق التفاوض. و لم يؤمن أسلافه في الواقع كذلك بعملية السلام، وذلك لأنهم توسعوا في نشاط بناء المستوطنات بلا توقف على ذات الأراضي التي كانوا يتفاوضون في الظاهر على الانسحاب منها.

وفي خضم الأحداث المأساوية التي تجري في هذا الصراع المستمر، يجب على المجتمع الدولي أن يتأمل الأسباب التي تدفع الفلسطينيين المراهقين والصغار إلى التضحية بحياتهم، مع أن من الطبيعي أن يروا المستقبل أمامهم مشرقا. وينبغي أن نأخذ بعين الاعتبار أن طابع هذه الاستجابة غير العادي يدل على طابع القسوة المتناهية الذي تتسم به الجرائم المرتكبة ضد الشعب الفلسطيني على مدى فترة طويلة جدا من الزمن، وهي جرائم غير مسبوقة حتى بالمقارنة بالأمثلة المشابهة في عصر الاستعمار.

وما زالت إسرائيل تستخف بجميع أحكام القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة، ولا سيما الأحكام

التي تحظر استخدام القوة دون تمييز وبشكل مفرط، والمعاملة المهينة للسكان المدنيين. كما أنها تصرّ على ازدرائها لقرارات المجلس الأخيرة، التي تنص على انسحابها من الأراضي التي أعيد احتلالها. ونرى أن لا يقف مجلس الأمن متفرجا ويسمح بالانتقاص من سلطته.

لقد حان الوقت لكي يتصرف المجلس على نحو أكثر حزما ويطالب بالامتثال الكامل لقراراته. ومن دواعي الأسف الشديد أن من يمطّون قرارات المجلس أحيانا لتخدم مصالحهم لا يخالجهم إحساس بالذنب حين يرون استهزاء بنص وروح قرارات محددة لا لبس فيها بشأن القضية الفلسطينية.

ولا شك في أن التطبيق الانتقائي لقرارات مجلس الأمن له آثاره الضارة بسلطة مجلس الأمن، وبهذا يمتد إلى تقويض نظام الأمن الدولي كله. وقد حان الوقت أيضا لمجلس الأمن أن ينظر جديا في إنشاء قوة دولية لتوفر الحماية الأساسية للمدنيين الفلسطينيين العُزل.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل جمهورية إيران الإسلامية على بيانه وعلى كلماته الطيبة التي وجهها اليَّ.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل كوبا الذي أدعوه لشغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد برونو رودريغيز باريا (كوبا) (تكلم بالاسبانية): سيدي الرئيس، إنه لمن دواعي غبطتنا أن نراكم تترأسون مجلس الأمن ونتمنى لكم أعظم النجاح. للمرة الثالثة وفي غضون ما يقل عن ستة أشهر، داهمت الدبابات الإسرائيلية والجرافات منشآت السلطة الوطنية الفلسطينية في رام الله. وقامت هذه المرة بتحطيم كل شيء أمامها، متسببة في تساقط المباني وقاطعة للماء وللكهرباء، وواضعة الرئيس عرفات ومجموعة من رجاله تحت الحصار وهم في خطر من الموت.

وليس هناك من سر في أن هذا الموقف المتمثل في التحدي السافر من جانب إسرائيل لقوات مجلس الأمن والجمعية العامة، ولأحكام القانون الدولي، هو النتيجة الطبيعية لعدم قيام مجلس الأمن بأية إجراءات ولسلبيته. هذه هي نتيجة استخدام عضو دائم بالمجلس لصلاحياته وامتيازاته استخداما تعسفيا، وهو عضو حال بين مجلس الأمن وممارسة اصلاحياته باستخدام حق النقض والتهديد باستخدامه.

لقد قررت الدولة العظمى العالمية شن حرب على العراق، سواء فرضتها على مجلس الأمن أو تصرفت بصورة أحادية، كما ردد ذلك الرئيس بوش في مدينة ترنتون بولاية نيوجرسي منذ ساعات قلائل. وهي تعد ملفا بشأن انتهاكات العراق لقرارات مجلس الأمن تسعى به إلى محاولة تبرير خططها للقيام بعمل عسكري.

لماذا لا تعد الولايات المتحدة الأمريكية سجلا بالانتهاكات العديدة والصارخة من جانب إسرائيل لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة؟ ولماذا تتصرف في قضية بطريقة تختلف عن تصرفها في قضية أخرى؟ يبدو أنه من الضروري لمجلس الأمن أن يجتمع في الأيام القادمة لإجراء مناقشات مثل هذه بشأن العراق، وأن يكف عن عادته المتمثلة في اجتماعات سرية بصدد موضوع يتصدر الصفحات الأولى لكل صحيفة.

إن كانت الولايات المتحدة الأمريكية قلقة حقا بشأن الوجود المفترض لأسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، لماذا لا تطلب من إسرائيل أن تدمر فورا ما تملكه من تلك الأسلحة؟ وهي تحاول الآن القول بأن مصداقية الأمم المتحدة في الميزان، إن لم تؤيد هذه المنظمة النظرية الجديدة للحرب الوقائية. ولكن بأي حق أخلاقي يتحدث

بلد عن المصداقية في الوقت الذي استخدم فيه ذاك البلد لسنوات كثيرة امتيازه البالي والغير ديمقراطي المتمثل في حق النقض، لمنع هذه الهيئة من ممارسة صلاحياقا بشأن مسألة فلسطين؟ وحينما لا يستخدمون الفيتو، لا يسمحون إلا باتخاذ أوهى القرارات التي تقول القليل ولا ينفذ منها حتى الأقل.

وفي قاعة الاجتماعات رقم ٤ من هذا المبنى ينعقد الآن مؤتمر الأمم المتحدة الدولي للمجتمع المدني لدعم الشعب الفلسطيني، الذي تحضره ١٥٩ منظمة غير حكومية و ٢٦ خبيرا من كل أرجاء العالم بما في ذلك إسرائيل. إنهم لم يظهروا أي اهتمام خاص بما يحدث هنا في المجلس. هم يعرفون أن المجلس لن يعمل شيئا وأنه لن يصغي إلى ما يقولونه. وفي ذاك المؤتمر، تتضح ببساطة عدم مصداقية مجلس الأمن.

هذا بينما لا يزال الشعب الفلسطيني يفتقد الحماية كلية. إن هذا المجلس لم يتمكن حتى من المناقشة الجدية لاقتراح الأمين العام القاضي بإيفاد قوة متعددة الجنسيات إلى الأراضي المحتلة. ونعيد ما قلناه سابقا من أن على الولايات المتحدة الأمريكية أن تكف فورا عن تقديم المساعدة المالية إلى إسرائيل للأغراض وللإمدادات العسكرية، بما في ذلك الدبابات والمروحيات والقذائف والطائرات التي تستخدم الآن ضد المدنيين.

يجب أن يتوقف إرهاب الدولة التي تطلق إسرائيل له العنان. ويجب الكف عن الانتهاك الصارخ والمنظم والعارم لحقوق الإنسان، بما في ذلك حق الشعب الفلسطيني في الحياة. كما يجب إنهاء العسف والتعذيب وتدمير المنازل. وينبغي وضع نهاية للاحتلال غير المشروع للأرض الفلسطينية. إن المواطنين الإسرائيليين هم أيضا ضحايا سيئو الطالع لحلقة العنف والإرهاب اللذين أطلقتهما سياسات حكومتهم. وإننا نطالب حكومة إسرائيل بسحب قواقا فورا من منشآت السلطة الفلسطينية في رام الله، وأن تكف فورا عن محاصرة الرئيس عرفات ورجاله. كما نطالب بإيقاف البطش بالشعب الفلسطيني الذي خرج في شوارع مدن عدة للتظاهر ضد هذه الأعمال الجديدة للحكومة الإسرائيلية.

ولن تتقاعس كوبا عن استنكار الجرائم التي تُقترف ضد الشعب العربي وخاصة الشعب الفلسطيني.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل كوبا على كلماته الطيبة التي وجهها اليَّ.

المتكلم التالي على القائمة هو ممثل ماليزيا الذي أدعوه لشغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد حسمي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أهنئكم سيدي الرئيس بتقلدكم رئاسة المجلس لهذا الشهر وأن أثني على سلفكم، سفير الولايات المتحدة الأمريكية، السفير نغروبونتي لرئاسته مجلس الأمن في الشهر الماضي.

يود وفد بلدي أن يشكركم ويشكر أعضاء مجلس الأمن على عقد هذا الاجتماع العاجل للمجلس لبحث الوضع الخطير في فلسطين. كما نشكر السيد تيرج ريد لارسن، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط على بيانه المفيد بشأن الموقف والذي أدلى به في هذه القاعة يوم الجمعة الماضي.

كما نعرب عن امتناننا للأمين العام على بيانه الهام الذي أدلى به أمام المجلس هذا الصباح. ونأمل ألا تقع كلماته الحكيمة على آذان صماء.

إننا نشعر بالأسف لأن تفجر العنف مرة أخرى بعد حوالي ستة أسابيع من الهدوء النسبي، مما نجم عنه إزهاق أرواح بريئة. وتستنكر ماليزيا أعمال العنف هذه وتعرب عن أسفها العميق لضياع تلك الأرواح البريئة وبين طرفي

الصراع. إن هذه الأعمال لن تخدم أي غرض سوى زيادة الحالة المضطربة تأججا. وفي وسط هذا الموقف السائد في فلسطين والحالة المتأرجحة والمتفجرة في الشرق الأوسط، ووسط هدير حرب محتملة في المنطقة، ينبغي بذل كل جهد من جانب كل الأطراف المعنية تجاه التخفيف من حدة التوتر واستئناف الحوار والتفاوض.

إن وفد بلادي يستنكر بشدة الهجوم العسكري الوحشي والحصار الذي يطوق مقر قيادة الرئيس ياسر عرفات في رام الله. ولا يوجد ما يبرر هذه الأعمال على الإطلاق، إذ وضعت الرئيس عرفات في خطر محدق إلى جانب تقويضها لجهوده الرامية إلى الإصلاح. إنه من غير المعقول أن تلقي إسرائيل باللوم على الرئيس عرفات بسبب العمليات الانتحارية بالقنابل وعداها من أعمال المجاهة الفلسطينية المسلحة في الوقت الذي فرضت قوات الدفاع الإسرائيلية سلطتها على الأراضي المحتلة خلال أشهر عدة كان الرئيس عرفات خلالها سجينا وكان كل عمل يعمله وكل حركة يقوم بها موضع المراقبة الشديدة. كما أنه من الظلم إلقاء المسؤولية على السيد عرفات لحدوث كل عملية انتحارية بالقنابل كما لو كان يسيطر على أفعال مفجري هذه القنابل ونواياهم.

في حين أنه من المريح للذين لا يحبون السيد عرفات أن يلوموه، من الواضح أنه لا يستطيع أن يكون زعيما فعالا عندما يجري، بصورة منتظمة، تقويض قدرته على ممارسة سلطته وصلاحيته، وعندما يجري إضعافهما وتقييدهما بالعمليات والقيود الإسرائيلية. لقد كرر الرئيس عرفات نفسه إدانة العمليات الهجومية ضد المدنيين الإسرائيليين وأعلن أن عمليات الهجوم هذه تضر بالقضية الفلسطينية. ومن الواضح أن القصد من هذه العمليات الموجهة ضد الرئيس عرفات مضايقته وتخويفه إلى حد إخضاعه وتدمير رمز الشعب الفلسطيني وأمله اللذين يمثلهما الرئيس عرفات لشعبه وللمجتمع الدولي ككل. ولا يمكن لإسرائيل أن تأمل في تحطيم روح الشعب الفلسطيني وقيادته اللتين لا تقهران، ممثلتين بالرئيس عرفات، وهو زعيم منتخب ديمقراطيا. وإذا كانت إسرائيل تسعى صادقة لتحقيق السلام مع الفلسطينيين، فإنه يجب عليها أن تتخلى عن أساليب الإرهاب هذه من أجل حوار بناء وتعاون معهم على أساس المشاركة. وأساليب إسرائيل هذه تجعل ادعاء السيد شارون بأنه ”رجل سلام“ مدعاة للسخرية.

إن العنف لا يحدث في فراغ. ويجب أن ينظر إليه وأن يفهم في سياقه الصحيح. وفي السياق الفلسطيني، يعود سبب العنف إلى استمرار احتلال القوات الإسرائيلية الأراضي الفلسطينية وهدم بيوت الفلسطينيين وتدمير بلداهم ومدهم وتدمير سبل معيشتهم ومؤسساهم، وحالات حظر التجول المتكررة والطويلة الأجل، والأسوأ من كل ذلك فقدان آلاف المدنيين أرواحهم نتيجة استخدام قوات الدفاع الإسرائيلية القوة العشوائية والمفرطة. ومواصلة قوات الدفاع الإسرائيلية إرهاب الشعب الفلسطيني، كما حدث في إطلاق النار على جمهور من أطفال المدارس في مخيم الأمعري للاجئين في الأسبوع الماضي، الذي أسفر عن قتل صبي عمره تسع سنوات، لن يؤدي إلا إلى إثارة الشعب الفلسطيني بدلا من تهدئته. ومن الواضح أن الإرهاب لا يولد إلا إرهابا وأن دوامة العنف ستستمر دون هوادة ما لم تبذل جهود جادة لوقف هذا النمط القاتل من الثأر بالمثل.

إن موجة العنف الأخيرة بمثابة قرع ناقوس الخطر للمجتمع الدولي، لا سيما للذين أنيطت بهم مسؤولية خاصة لإعادة بدء عملية السلام. وبغض النظر عن انشغالنا بشواغل هامة أخرى في أماكن أخرى، فإن أحداث الأيام الأخيرة تذكرنا بأن قضية فلسطين، التي طال عليها الأمد و لم تحل، بحاجة إلى اهتمامنا الفوري والكامل.

ويرى وفد بلدي أنه طالما أن هذه القضية بقيت دون حل، فإنها ستظل سببا جذريا لقدر كبير من العنف في الشرق الأوسط. ولا يستطيع المجتمع الدولي والأمم المتحدة ترك هذه القضية بدون حل إلى ما لا نهاية. وكما قال الأمين العام نفسه، إن زيادة التوتر في الشرق الأوسط، نتيجة لقضية العراق، تزيد من الحاجة إلى تحرك إيجابي سريع على المسار الإسرائيلي الفلسطيني، وتزيد من أهمية هذا التحرك.

وكما قال السيد رويد - لارسن في بيانه الموجز يوم الجمعة الماضي، اتسمت الأسابيع الستة التي سبقت آخر عمليات التفجير الانتحارية بهدوء ملحوظ على الجانب الفلسطيني، على الرغم من الإجراءات العديدة التي اتخذت ضد الفلسطينيين. إلا أن عمليات قوات الدفاع الإسرائيلية ظلت مستمرة، بما في ذلك عمليات الاعتقال والاغتيال على نطاق واسع، وكذلك تشديد نظام الإغلاق ومنع التجول. هذه الأعمال المدروسة والاستفزازية من جانب إسرائيل، في وقت يدور فيه حوار داخلي بين الفلسطينيين حول جدوى استخدام العنف في كفاحهم ووسط جهود جدية لتنفيذ اتفاق الأمن، تعكس عدم الاكتراث الكامل من جانب إسرائيل بحل الصراع من خلال الحوار والمفاوضات، وازدراء لهذا الحل. ومن المؤسف جدا أن الجهود الجدية التي يبذلها الفلسطينيون لاستعادة الهدوء والأمن لم تلق ردا إيجابيا من جانب إسرائيل؛ وبدلا من ذلك رُفضت هذه الجهود وجرى تقويضها عند كل منعطف.

يجب ألا نسمح لإسرائيل أن تستخدم موضوع العراق، الذي يحتل حاليا أولوية عليا على جدول أعمال المجلس، كذريعة أو سبب لتكثيف ممارسات إرهاب الدولة ضد الشعب الفلسطيني. وتجدد العنف يقنعنا أكثر من أي وقت مضى أنه بإدخال آلية حماية دولية فقط يمكن رصد الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وتوفير الحماية، التي تمس الحاجة إليها، للشعب الفلسطيني. إننا نؤيد تأييدا تاما توصية الأمين العام بنشر قوة حماية دولية، وهو ما طالبت فيه ماليزيا نفسها أثناء عضويتها في المجلس قبل عامين تقريبا. والفصل بالقوة بين الشعبين بواسطة قوة الأمم المتحدة القوية هو وحده القادر على توفير السلام والأمن الضروريين اللذين من شأنهما أن يمكنا كلا الطرفين من استئناف المفاوضات. ولا نزال مقتنعين أنه لو تم ذلك، لأمكن تجنب قدر كبير من العنف الراهن.

ولا يزال يراودنا القلق تجاه الحالة الإنسانية الأليمة المتدهورة على الأرض. وقد أُنذرنا مسبقا بأن الأزمة قد تفلت من زمام السيطرة خلال شهور، مع كون ٥٠ في المائة من السكان يعتمدون على الصدقات الغذائية ويعانون من سوء التغذية وانتشار الأمراض التي تنتقل عن طريق المياه. وقد تردت الحالة الاقتصادية أيضا. ومن المفارقة أنه على الرغم من التعبير الصريح عن القلق تجاه محنة الفلسطينيين، التي هي من صنع إسرائيل، فإن إسرائيل لم تبذل أي جهد جاد لتحسين الحالة أو المساعدة على تخفيف حدة الأزمة الإنسانية. ويدين وفد بلدي التدابير التقييدية التي اتخذتها إسرائيل والتي أدت إلى تفاقم حالة السكان المجهدين أصلا الذين يعيشون في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ونحن نرحب بالجهود التي تبذلها اللجنة الرباعية وبلدان أخرى، وكذلك الوكالات الدولية، للتصدي لهذه الحالة الإنسانية.

إننا نعتقد أن قيام دولة فلسطينية أمر حتمي، ونحن نتطلع إلى تحقيق قيام هذه الدولة في غضون فترة الثلاث سنوات المستهدفة، على آخر تقدير. ونرحب في هذا الصدد بخطة عمل اللجنة الرباعية المكونة من ثلاثة مراحل، أو الخطة المفصلة، لتحقيق حل الدولتين. ونرحب أيضا بخطة إنشاء آلية طرف ثالث ترصد وتقيم التقدم المحرز في التحرك نحو تنفيذ الخطة المفصلة. ويحدونا الأمل أن يكون التقييم منصفا وغير منحاز. ويجب أن توزع مسؤولية تحقيق أهداف الخطة المفصلة هذه على الطرفين كليهما.

كثيرا ما كررت ماليزيا في المجلس الإعراب عن موقفها تجاه القضية الفلسطينية. ونحن نؤمن بأن الحل يكمن في تحقيق الرؤية الواردة في قرار مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، الذي تعيش بموجبه دولتان، إسرائيل وفلسطين، جنبا إلى جنب ضمن حدود آمنة ومعترف بها. وتكرر ماليزيا الإعراب عن دعمها لمبادرة السلام العربية والجهود الهامة التي تبذلها اللجنة الرباعية وأطراف أخرى مهتمة، وتتطلع قدما إلى تنفيذ المبادرات لاستئناف عملية السلام.

ويحث وفد بلدي المجلس مرة أخرى على القيام بدور أنشط في الجهود الرامية إلى إيجاد تسوية دائمة للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، على أساس قرارات المجلس ذات الصلة، من أجل السلم والاستقرار في المنطقة ومن أجل تعزيز مصداقيته. لقد قيل الكثير هذه الأيام عن ضرورة أن تعمل الأمم المتحدة، ولا سيما المجلس، على تحسين مصداقيتها من خلال متابعة تنفيذ قراراتها. ونحن نتفق تماما مع ذلك. وتقع المسؤولية على عاتق كل وجميع أعضاء المجلس. إلا أنه يتعين على المجلس أن يكفل في تنفيذ قراراته الاتساق والمساواة بالنسبة لجميع قراراته، بما فيها تلك المتعلقة بالقضية الفلسطينية، التي تجاهلتها إسرائيل وهي بمنأى عن العقاب. والأخذ بنهج انتقائي لن يؤدي إلا إلى تقويض مصداقية المجلس.

ويتطلع وفد بلدي إلى تعزيز مصداقية المجلس، بدءا بتحمله لمسؤوليته تجاه القضية الفلسطينية. وستكون البداية الحقيقية في هذا الاتجاه هي أن يؤيد المجلس مشروع القرار المعروض علينا. والإخفاق في ذلك لا يضمن عدم تعزيز مصداقية المجلس فحسب، وهي المصداقية التي نسعى جميعا لتعزيزها، ولكنه سيضمن استمرار عدم فعالية المجلس تجاه هذه القضية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل ماليزيا على الكلمات الطيبة التي وجهها إلي.

المتحدثة التالية على قائمتي هي ممثلة الدانمرك. وأدعوها إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانها.

السيدة لوي (الدانمرك) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وتعرب عن تأييد هذا البيان أيضا بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي - إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا - والبلدان المنتسبة تركيا وقبرص ومالطة، وكذلك أيسلندا وليختنشتاين البلدان العضوان في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

قبل أيام قليلة، مرت ستة أسابيع بدون وقوع أي ضحايا من المدنيين الإسرائيليين داخل الخط الأخضر في إسرائيل. ولقد جاء تجدد الأعمال الإرهابية ليقضي على فترة الهدوء هذه. ويدين الاتحاد الأوروبي بلا تحفظ الهجومين الانتحاريين في أم الفحم وتل أبيب، اللذين قُتل فيهما ستة إسرائيليين وجُرح عديدون آخرون.

وبشكل مماثل، نشعر بالأسى على الأطفال الفلسطينيين - وآبائهم - الذين عانوا من هجوم بالمتفجرات على ساحة مدرسة زيف ياطا الابتدائية في الخليل. إن الاستهداف المتعمد للأطفال في مدارسهم هو عمل بغيض تماما.

ويستنكر الاتحاد الأوروبي استمرار معاناة المدنيين في كلا الجانبين من العنف: الرعب والإرهاب للناس العاديين في شوارع إسرائيل، ووحشية الاحتلال للناس العاديين في الأراضي الفلسطينية.

ويشعر الاتحاد الأوروبي بقلق بالغ إزاء نشر الدبابات الإسرائيلية في رام الله وشمال قطاع غزة، وإزاء قصف قوات

الدفاع الإسرائيلية لمقر الرئيس عرفات وتدميرها له. إن تقييد حركة القيادة الفلسطينية لا يسهم في مكافحة الإرهاب، ولا في تبديد شواغل إسرائيل الأمنية المشروعة، ولا في عملية الإصلاحات الفلسطينية الضرورية التي يدعمها المجتمع الدولي، بما في ذلك، وفي المقام الأول، المجموعة الرباعية. على إسرائيل أن توقف احتلال مقر الرئيس عرفات، وعلى الرئيس عرفات أن يبذل قصارى جهده لوقف الإرهاب.

تجري هذه الأحداث في وقت شاع فيه بعض الأمل في أن استئناف الاتصالات بين الطرفين يمكن أن يحيي العملية السياسية. ويطالب الاتحاد الأوروبي كلا الطرفين مطالبة شديدة بأن يظهرا التزامهما بالسلام من خلال ممارسة أقصى درجات ضبط النفس. إذ لا يمكن للقوة أن تهزم القوة.

لذلك فقد رحب الاتحاد الأوروبي بوعد منظمة فتح بمنع أية هجمات على المدنيين الإسرائيليين وبدعوتها للجماعات الفلسطينية الأخرى بأن تحذو حذوها. إننا نكرر بقوة تلك الدعوة. فيجب عدم السماح للإرهابيين بنسف طموحات العديدين الذين يؤيدون السلام في الشرق الأوسط.

ويذّكر الاتحاد الأوروبي بالبيان الذي صدر عن المجموعة الرباعية للشرق الأوسط، في اجتماعها المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر في نيويورك، والذي شُجب وأُدين فيه العنف والإرهاب في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، والذي حُددت فيه توقعات المجتمع الدولي فيما يتعلق بالعودة إلى طريق السلام في الصراع.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي مرة أخرى عزمه الراسخ على الوقوف مع هؤلاء الذين يسعون إلى تحقيق السلم والأمن الدائمين. وسنواصل العمل الدؤوب مع الأطراف المحلية وداخل المجموعة الرباعية للشرق الأوسط من أجل تحقيق هذا الهدف.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي المسجل على قائمتي هو ممثل تونس. ادعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد المجدوب (تونس): إن لمن دواعي القلق والانشغال العميقين أن تصر إسرائيل على اتباع نهج الاستفزاز والتصعيد العسكري في الوقت الذي تنصرف فيه جهود الأطراف الدولية المحبة للسلام إلى محاولة إعادة بناء ما ألحقته الآلة الإسرائيلية من دمار وخراب جسيمين في كافة المدن الفلسطينية التي أعيد احتلالها، وذلك في سعي واضح لتدمير ما تبقى من البنية التحتية للسلطة الفلسطينية ومؤسساتها والتمادي في اقتراف مزيد من الجرائم في حق الشعب الفلسطيني الأعزل.

ويبدو جليا أن إسرائيل ماضية لا محالة في الإصرار بعناد على عرقلة مساعي السلام والجهود الرامية إلى إزالة أسباب التوتر لخلق مناخ ملائم لاستئناف الحوار السياسي والعودة إلى طاولة المفاوضات. فرغم كل الجهود التي بذلها الجانب الفلسطيني لإثبات حسن النية ولإصلاح مؤسساته في اتساق مع رؤى ومطالب الأطراف الدولية الفاعلة، فإن ذلك لم يمنع إسرائيل، رغم ما نعمت به من هدوء طيلة الأسابيع الستة الماضية، من مواصلة عملياتها العسكرية الهمجية ضد المدنيين الفلسطينيين الأبرياء والإمعان في سياسة التنكيل بالرئيس الشرعي ياسر عرفات وفرض حصار مهين عليه وإلحاق الخراب والدمار بمقره.

لقد أعرضت الحكومة الإسرائيلية عن السلام وأدارت ظهرها لكل المبادرات السلمية بما فيها المبادرة العربية التي تبنتها قمة بيروت، في حين يتمسك الفلسطينيون وكافة الأطراف العربية بالسلام كخيار استراتيجي.

إن تونس، وإذ تدين تمادي إسرائيل في محاصرة الرئيس الشرعي ياسر عرفات وإمعانها في سياسة العدوان

المنهجي والمنظم ضد المدنيين الفلسطينيين وتجويعم وترحيلهم من أراضيهم في انتهاك صارخ لاتفاقية جنيف الرابعة واستهتار سافر بالمواثيق والأعراف الدولية والأخلاق، فإنها تطالب المجتمع الدولي بحمل إسرائيل على الامتثال الفوري والكامل واللامشروط لقراري مجلس الأمن ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢)، وعلى الانسحاب الحيني من كافة المدن الفلسطينية التي أعيد احتلالها والتراجع إلى الوضع السائد قبل أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وعلى وضع حد لسياستها عديمة الجدوى والمقيدة بنظرة أمنية ضيقة لن تزيد إلا في توسيع دائرة العنف وتنمية مشاعر الحقد والنقمة.

إننا نتفق مع الأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، على أنه لا يمكن إيجاد تسوية شاملة ودائمة وعادلة في ظل الإصرار على خيار "الأمن أولا"، بل المطلوب هو العمل بالتوازي على المستويات الأخرى، وخاصة منها السياسية والاقتصادية، وتأكد المعالجة الفورية للأوضاع الإنسانية في المدن والقرى الفلسطينية المحتلة بما يساعد على بعث الأمل في النفوس وتلافي التردي في طريق مسدود.

إن ما يتعرض له المدنيون الفلسطينيون من بطش واعتداءات يومية متواصلة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلية ليدفعنا اليوم إلى التأكيد مجددا على مقترح سيادة رئيس الجمهورية التونسية زين العابدين بن علي الذي سبق أن تقدم به في قمة القاهرة والداعي إلى إحداث آلية لحماية الشعب الفلسطيني من الممارسات والانتهاكات الإسرائيلية.

إن اعتقادنا راسخ بأن هذا الظرف الدولي الدقيق يستوجب من المجموعة الدولية أن تكثف جهودها لتيسير عودة الطرفين إلى طاولة المفاوضات بغية تكريس رؤية تواجد دولتين فلسطينية وإسرائيلية تعيشان جنبا إلى جنب ضمن حدود آمنة ومعترف بها وحمل إسرائيل على الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة والالتزام بالشرعية الدولية على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) والقرارات الأممية الأخرى ذات الصلة واعتمادا على مرجعية مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام.

(واصل كلمته بالفرنسية)

بمطالبتنا عقد هذه الجلسة في مجلس الأمن، وددنا نحن المجموعة العربية من المجتمع الدولي أن يكون على علم بالسلوك غير المقبول الذي تسلكه الدولة الإسرائيلية والجيش الإسرائيلي. وتقدمت السلطة الفلسطينية بشكوى مشروعة إلى المجلس تستدعي اتخاذ الحد الأدنى من الإجراءات. وهذا يقتضي وقفا فوريا للعمليات العقابية التي ينظمها أحد أعضاء منظمة الأمم المتحدة تجاهلا للميثاق نفسه؛ واحترام رمز النضال الوطني الفلسطيني - الرئيس عرفات، المهدد بحياته؛ وانسحاب قوات الاحتلال إلى مواقعها قبل أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠؛ والتعجيل بمواصلة جهود السلام التي تبذلها جميع الأطراف الدولية. وليس في ذلك ما قد يثير أي تحفظات. وحيث أننا نشير على الدوام خلال الفترات الأخيرة إلى ضرورة تحلي المجلس بوحدة الصف، دعونا نبدي تضامن المجتمع الدولي ولو كنا نعلم بأن إسرائيل، لسوء الطالع، ستتجاهل هذا التحذير في إطار الإفلات التام من العقاب.

إن ما يثير اشمئزاز العالم العربي، وفي الواقع العالم الإسلامي، هو سياسة الكيل بمكيالين التي يتعرض لها يوميا. فكل الشعوب الحكيمة في العالم شجبت وبشدة جرائم ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. أما عندما تنزل المصائب في منطقتنا، فالجميع يصمت. وهذا ما كتبه روبرت فيسك في الإندييندنت بتاريخ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢:

(واصل كلمته بالانكليزية):

"اليوم، ١١ أيلول/سبتمبر، نجد صحفنا وشاشات تلفزيوناتنا مليئة بالصور المروعة لهذين البرجين وما يتصفان به من أهمية. وسنتذكر ونحيي

ذكرى الآلاف الذين ماتوا. ولكن بعد خمسة أيام تماما، سيتذكر الفلسطينيون مجزرة أيلول/سبتمبر ١٩٨٢. فهل ستضاء شمعة واحدة لهم في الغرب؟ وهل سيقام لهم احتفال تذكاري واحد؟ وهل ستتجرأ صحيفة واحدة .. على تذكر هذه الفظائع؟ هل ستحيي صحيفة وحيدة ... الذكرى العشرين لهذه المجازر الجماعية التي وقع ضحيتها ١٧٠٠ بريء؟ هل أحتاج حتى إلى الإجابة؟''

(واصل كلمته بالفرنسية):

أرجو أن تتأكدوا من أننا شعب واقعي وأننا نعلم أن لا فائدة من السعي إلى إدانة إسرائيل هنا في مجلس الأمن. فمشروع القرار المطروح على المجلس يعرب عن الأمل في أن يطلب المجلس إلى إسرائيل بأن تتصرف مثل بلد متحضر. فشعبها ذكي بما فيه الكفاية ليعي أن جنوده ورئيس وزرائه قد تجاوزا كل الحدود، وأن ذلك ليس من مصلحة بلد سوف يعيش يوما ما في سلام ووئام مع جيرانه العرب. إن مؤتمر القمة العربية الذي عقد في بيروت عرض على إسرائيل عرضا تاريخيا. وعلى تل أبيب الآن أن تنتهز هذه الفرصة، عاجلا لا آجلا، وذلك لإيجاد حل نهائي للصراع الإسرائيلي العربي الأليم.

أما بالنسبة لأعضاء مجلس الأمن، إن اعتمادهم اليوم لمشروع القرار هذا سيعني مساعدة الطرفين بشكل حاسم. وفي الحقيقة، لا بد من أن تتوفر كل الظروف الضرورية لاستئناف محادثات السلام. ومن هذا المنطلق، فإن وضع الرئيس عرفات يجب أن يحل كقضية ذات إلحاحية. فحرية تنقله وعمله يجب أن تستعاد له.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل الجماهيرية العربية الليبية. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد دورده (الجماهيرية العربية الليبية) (تكلم بالعربية): أتوجه لكم، السيد الرئيس، بالتهنئة على توليكم رئاسة هذا المجلس كونها المرة الأولى التي أتحدث فيها خلال هذا الشهر.

وثانيا، أشكركم أن دعوتمونا إلى جلسة مفتوحة إلى المكان الذي ينبغي أن يباشر المجلس عمله فيه تحت الضوء وأمام ممثلي المجتمع الدولي الذين تعملون نيابة عنهم.

وثالثا، في سياق الموضوع، سأوجز عليكم، وباختصار شديد، طبيعة هذه القضية، وذلك للتذكير، قال الله تعالى، ''فذكر إن الذكرى تنفع المؤمنين''.

احتلت فلسطين خلال فترة الانتداب البريطاني، كما هو معروف. وشهد عام ١٩٤٧ قرار التقسيم الذي عرفتموه. وفي عام ١٩٤٨ قامت دولة الاحتلال على أرض فلسطين ممن جاءها من الغزاة من خارجها من غير أبنائها ممن لم يولد فيها، ممن لم تكن أرضه في أي يوم من أيام التاريخ. ظلت الأهداف الصهيونية منذ ذلك الوقت هي حدود آمنة ومعترف بها. وكانت الأهداف العربية المعلنة منذ ذلك الوقت هي تحرير فلسطين حتى حلت كارثة ١٩٦٧، حيث ظلت الأهداف الإسرائيلية هي ذات الأهداف بينما تراجعت الأهداف العربية تراجعا مخزيا ومخجلا. استبدل تحرير فلسطين بإزالة آثار العدوان، أي عدوان ١٩٦٧. جاءت حرب ١٩٧٣ التي حققت فيما حققت بعض الانتصارات العسكرية. لكنها حققت هزيمة سياسية إلى الجانب العربي، قبل بها وقدمها العرب أنفسهم بكل أسف. وإذا بالذي يتحقق هو بحث تلك الأهداف الإسرائيلية الصهيونية.

فما هو الأمن الإسرائيلي طبقا للمفهوم الصهيوني؟ إنه يا سادة كما ترون وكما يشهد العالم ليس ذلك الذي يتحقق بالوثائق ولا بالاتفاقيات ولا بمناطق منزوعة السلاح ولا بقوات دولية أو متعددة الجنسيات لتفصل بين الأطراف

المتصارعة. ولكن السلام بالمفهوم الصهيوني يعني فقط ما يلي: تغيير كامل البنية السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية والنفسية في المنطقة العربية بما يؤدي إلى قيام حالة يتعذر فيها تماما المطالبة بالحقوق التاريخية لهم في أرضهم وعليها.

لقد تحقق ذلك بالفعل مع بعض العرب. فهل من مقابل؟ خطا العرب خطوات أخرى نحو ما سمي بالسلام. وقبلوا بالانضمام إلى ما أطلق عليه العملية السلمية. وحضروا المؤتمرات الدولية والإقليمية الخاصة بذلك. وإذا بهم يجدون أن المطلوب منهم هو الاستسلام وإعلان الاستسلام وليس الحصول على السلام.

أعتقد الأشقاء الفلسطينيون، وقد واجهوا الكثير، حتى من أبناء جلدتهم، أنهم أيضا يمكنهم المضي في هذا الطريق لعله يعيدهم إلى جزء من أرضهم. فما الذي حصلوا عليه؟ قبلوا بأوسلو. قبلوا بمدريد. قبلوا بواي بلانتيشن. قبلوا بواي ريفر. قبلوا بكامب دافيد. قبلوا بشرم الشيخ. قبلوا بكل ما دعيوا إليه وطلب منهم التوقيع عليه. فما الذي حدث؟ ولماذا هذا الذي حدث.

تقدم بعض العرب بمبادرات للسلام من فاس حتى بيروت. فما المقابل؟ كل ما تقدم به العرب من مبادرات رفض. وكل ما قدموه من تنازلات لم يأخذوا مقابلا له. وكل ما قدمه الأخوة في فلسطين من تنازلات قوبل أيضا بالإنكار. هذا يدل يا سادة على شيء مهم للغاية، وهو أن سلطات الاحتلال في فلسطين لا تسعى للسلم ولا تبحث عنه ولا هي بحاجة إليه، بل هي تبحث وفقط عن تدمير وإجهاض كل مبادرة تستهدف صنع السلم في الإقليم.

لا أقول هذا من ذهني، بل قرأته عليكم في جلسة سابقة بما كتبه يوري افنيري، وهو ليس ليبيا، عندما قال إن مهمة سلطات الاحتلال في فلسطين هي فقط تدمير كل مبادرة سلمية. وكان ذلك في آخر مقالة له عندما تلوتها عليكم هنا تحت عنوان بالانكليزية “How to Torpedo the Saudis” ويشير في ذلك إلى مبادرة الأمير عبد الله، التي أجازتها القمة. وغداة إجازتها في قمة بيروت. ونحن نعرف جميعا ما الذي أقدم عليه الجيش الإرهابي الصهيوني ضد الفلسطينيين.

هذا يحمل مجلسكم مسؤولية مباشرة، بل ويدين مجلسكم بكل أسف كذلك. هذا المجلس اسمه مجلس الأمن الدولي، وها قد راعيتم ولاحظتم وشهدتم مدى ما تعرض له الأمن والسلام الدوليين في الإقليم أو بسبب الإقليم، ما شهدتم وما عرفتم، دون أن يستطيع أو يتمكن مجلسكم من اتخاذ أي قرار.

هذا يعني أن مجلس الأمن ليس حرا وليس دوليا ولا يخدم حقيقة قضية السلم الدولي أو الأمن الدولي. هذه حقيقة يعترف بها كل واحد منكم ولو بغير علانية. أين الديمقراطية في أعمال المجلس؟ أين الشفافية في أعمال المجلس؟ هذه مسؤوليتكم. وإذا كان المجلس غير قادر على القيام بمسؤولياته فإنه بالضرورة يا سادة، فضلا عن كونه حق تاريخي وإلهي، فإن كل من تحتل أراضيه يظل يحتفظ لنفسه بحق الدفاع عن نفسه ضد الذي يحتل بلاده ويعتقل مواطنيها، يرسل إلى السجون من يرسل، ويرسل إلى الآخرة من يرسل، ويرسل إلى المنافي من يرسل، ويدمر المباني على رؤوس أصحابها.

كيف يا سادة يمكن لنا أن نقرّ بأنّ من يدافع عن أرضه ضدّ من جاء ليحتلّها بأنّه إرهابي. هذا قلب للمقاييس والمعايير والمفاهيم واللغات. إنّ الإرهابي هو هذا ذلك الذي جاء ليحتل ويقتل وينفي ويسجن ويدمّر. هذا هو الإرهابي الحقيقي. وإنّ من له الحقّ في الردّ وفي الدفاع عن شعبه وكرامته وترابه هو ذلك المحتل وليس من جاء ليحتل بلاده.

أترانا أمام جبروت القوّة قد نسينا حتّى اللغات ومفاهيمها ومضامينها ومعانيها؟ صار بعض العرب يخافون من الموت، فإذا بهم يموتون من الخوف، حتّى عن التعبير. هم في جميع الأحوال ميّتون.

إن دول العالم التي عانت جميعها من الاستعمار تعرف معنى الاحتلال، وتعرف كذلك أهمّية الفداء والدفاع عن الكرامة وعن الحرّية. الفلسطينيّون أحرار في أن يدافعوا عن أنفسهم، وهم ليسوا بإرهابيّين. الإرهابيّ هو من يصرّ على الاستمرار على أرضهم وعلى احتلالها.

والدور الآن على المجلس، إن لم يكن في مقدوره القيام بمهّامه التي أنشئ من أجلها طبقا للميثاق، فإنّ عليه على الأقل أن يعبّر مرّة بجرأة عن إدانة المعتدي والمحتل. مرّة. نحن نعرف أنّ ما يجري في فلسطين هو جزء لا يتجزّأ من كلّ الخطط والتدابير التي تعدّ لكلّ الإقليم. ونحن نعرف أنّ كلّ العرب سيكونون في الطابور، وسينال منهم واحداً واحداً، إن لم يدركوا الآن، وقبل فوات الأوان، أنّهم جميعا مستهدفون. ونعتقد أنّهم الآن أدركوا أنّهم جميعًا قد استهدفوا.

ما أودّ تأكيده هنا يا سادة هو أن الحكّام ليسوا دائما هم من يتّخذون القرار. ففي ساعة معيّنة سيكون صنع القرار، قرار الحدث، قرارا شعبيا. إذا كانت الجماهير قد خُدّرت بأوهام السلام وبالعمليّة السلميّة، فإنّنا نشكر الصهاينة لأنّهم أنهوا مفعول هذا التخدير بما أقدموا عليه ويقدمون عليه. لكن إذا قام ذلك الحال، سوف لن يكون لمجلسكم ما يمكنه أن يعمله.

قال شاعر عربي إنّ خرابا بالحقّ بناء بالحقّ؛ فلننتظر ذلك ولن يكون ذلك ببعيد. وليس الفلسطينيون فقط من سيقرّرون الموت، لأنّهم ميّتون على أيّة حال، بل كلّ سكّان الإقليم سوف يتحوّلون إلى قنابل لا يمكن ردّها، طالما أنّ حكّامهم ليسوا في وضع يمكّنهم من اتّخاذ القرارات الصائبة، التي تردّ العدوان وتحرّر الكرامة وتحرّر الأوطان السليبة. حتما هذا اليوم قادم، حتما. وأنا أتكلّم هنا ليس من أجل اتّخاذ قرار. أنا أتكلّم هنا من أجل التاريخ وأخاطب الأذهان والعقول بحقائق التاريخ والجغرافيا والاجتماع.

فالذين ينتفضون في فلسطين هم من الفلسطينيون، لم يأتوا مستوردين. تلك حقيقة من حقائق الاجتماع. إن مجلسكم سفّهته السلطات الصهيونيّة كما سفّهت كلّ الأمم المتّحدة عندما رفضت ما قلتم وقرّرتم عن جنين، منعت وفدكم من الوصول إلى جنين لمباشرة عمله. فما الذي كان على مجلس الأمن أن يعمله؟ لم يصدر عن مجلس الأمن أيّ ردّ فعل. لو أنّ هذا صدر عن بلد عربي، لعاقبتموه بموجب الفصل السابع من الميثاق. سفّهتكم السلطات الصهيونيّة باستمرار بأن لم تمتثل لأيّ قرار صدر عن مجلسكم هذا. فماذا أنتم فاعلون؟ أم أنّ عرفات هو دائما الظالم الفلسطينيون هم دائما الظلمة؟

إن حسابات التاريخ فوق حسابات القوّة كافة. ولتراجعوه فتجدوا أنّ قوى سادت فأفسدت، فإذا بها تبيد وتنتهي. هذا مصير القوى التي تعتقد أنّها قادرة على فرض قراراتها ومواقفها وإرادتها على بني البشر الذين خلقهم الله ليكونوا خليفة له على الأرض.

و الشعب الليبي عندما واجه إيطاليا، أوّل مرّة في التاريخ تستخدم فيها الطائرة، وكانت اختراعا هائلاً في حينه،. أوّل مرّة تستخدم فيه الطائرة لأغراض عسكريّة استخدمت ضدّ الشعب الليبي. لكنّنا قاومنا تكنولوجيّة ذلك العصر بصدورنا وبما تيسّر لدينا وفقدنا نصف سكّان شعبنا بالضبط وبالتحديد لكنّنا حقّقنا حرّيتنا، كما حقّق العديد من الشعوب حرّيته من المستعمر. سيكون ذلك أيضا بالنسبة لفلسطين. أنا أؤكّد هذا الكلام هنا في المجلس حتّى إذا جاء

دارس في يوم من الأيام ليراجع ما صدر عن المجلس في مثل هذه القضيّة الإنسانيّة، يجد على الأقل أنّ صوتا قد صدح بالحقّ وجاهر به و لم يخفه.

عندما طلب منكم يا سادة أن تبعثوا مجرّد مراقبين، فشلتم في ذلك. لقد آن لهذا المجلس أنّ يعيد لنفسه الاعتبار، وأن يظهر شيئا من المصداقية، وليس كل المصداقيّة، ليس المصداقيّة. أصرّ على هذا لأنّنا يا سادة نحترم هذا المجلس ولأنّنا نحترم الأمم المتّحدة ولأنّنا نريد أن نحترم الشرعيّة الدوليّة، لكن أيّة شرعيّة دوليّة لأمم متّحدة ضعيفة. نحن نريد أمم متّحدة قويّة، قويّة في الحق وطبقًا للميثاق وطبقا لكلّ المواثيق الدوليّة وطبقا لمبادئ القانون الدولي. قوّة القانون لا قانون القوّة. نريد مجلسا يتّخذ قراره بالحوار كما أتحدّث إليكم الآن. الحوار المباشر وليس ما يأتينا مغلفا من العواصم التي تمّت الضغوط عليها بكلّ الوسائل، الاقتصاديّة، والسياسيّة، باستخدام الهاتف، وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمؤسّسات الماليّة، والضغوط العسكريّة والتهديد العسكري. إن قرارات من هذا النوع لا يمكن أن تعبّر عن المجتمع الدولي الذي تعملون نيابة عنه. نحن نقول هذا الكلام للحقّ وللتاريخ وللأذهان وللعقول ولكلّ حديث عن أمم متّحدة قويّة، ولكلّ حديث عن مجلس أمن دولي قوي، فذلك حاجة الجميع. ونحن من بينهم.

أدعو الله لكم بالجرأة على قول الحقّ لعواصمكم كي نتمكّن في يوم من الأيّام من أن نصنع مجلس أمن قويا ونصنع أمم متّحدة قويّة نستظلّ بها جميعًا ضدّ جبروت كلّ متكبّر.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر ممثل الجماهيرية العربية الليبية على كلماته الطيبة التي وجهها إليَّ.

المتكلم التالي على قائمة المتكلمين هو ممثل باكستان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد خالد (باكستان) (تكلم بالانكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة اليوم. وإنني أتكلم بالنيابة عن الممثل الدائم لبلدي لأنه، للأسف، لم يستطع أن يكون معنا اليوم.

يُشكل أيلول /سبتمبر ٢٠٠٢ الذكرى الثانية لاندلاع العنف في فلسطين والذي نجم عن الاستفزازات الكبيرة في المسجد الأقصى في عام ٢٠٠٠. وقد شهد العامان الماضيان خسارة في أرواح بريئة وانتهاكات من دون تمييز لحقوق الفلسطينيين الإنسانية. وكان آخر حدث من أحداث الاستفزاز هدم مجمع رام الله الذي كان يضم رموزاً هامة وعناصر للدولة الفلسطينية المرتقبة. ومن المؤسف له أن تلك الهجمة قد نفذت في وقت كانت المجموعة الرباعية للشرق الأوسط قد أعلنت من فورها موافقتها على خطة عمل من ثلاث مراحل لتحقيق حل يُنفذ في غضون ثلاث سنوات لقيام دولتين. وقد شكل الهجوم الإسرائيلي - الثالث من نوعه منذ آذار/مارس ٢٠٠٢ - وقرار فرض العزلة التامة على الرئيس عرفات انتهاكاً صارخاً لجميع أعراف القانون الدولي وتفاقماً للوضع المتوتر .

وقد أدت الهجمات والاحتلال وإعادة الاحتلال والإذلال وانتهاكات حقوق الإنسان والتدهور المستمر في ظروف معيشة الفلسطينيين إلى إضفاء قدر أكبر من العتمة على احتمالات السلام في الأراضي المقدسة. وقد قُوبلت المحاولات الجادة للفلسطينيين لاستحداث إصلاحات واستقرار سياسي في الأراضي المحتلة بعمليات منع تجول وإغلاق لا هوادة فيها زادت من فداحة المأساة الإنسانية في الأراضي المحتلة. ولقد قدمت السيدة كاثرين بيرتيني ، المبعوثة الإنسانية الشخصية للأمين العام، تقريراً مفاده أن

المأساة قد تخرج عن نطاق السيطرة في غضون شهور، لأن ٥٠ في المائة من الشعب الفلسطيني عاطلون عن العمل، بينما ينتشر سوء التغذية والمرض.

ومن المحتمل أن يلقي هذا الوضع بظلال سوداء على الجهود الدولية لإحلال السلام والأمن في الشرق الأوسط، بما في ذلك جهود اللجنة الرباعية. ويبدو أن قوى الاحتلال تريد أن تخفي حتى آثار عملية السلام التي خرجت عن مسارها في غبار المستوطنات الفلسطينية المهدمة.

السلام ليس مجرد غياب حرب على حساب الحقوق غير القابلة للتصرف للضعفاء. فالسلام الحقيقي والدائم ينبثق من دولة يرى فيها الناس حقوقهم الأساسية محفوظة، على أساس من العدالة والمساواة، ويضمن لهم فيها مستقبلاً اقتصادياً وسياسيا. ولسوء الحظ، نتيجة لعدم التصدي للأسباب الجذرية للمشكلة الفلسطينية – وهي الحفاظ على الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني وتحقيقها – أُخذ السلام في الشرق الأوسط رهينة لوضع غير سهل قد تتسبب حتى سحابة بسيطة في تفجيره.

ويجب على مجلس الأمن أن يستطيع ضمان نهاية فورية للحصار المفروض على مقر الرئيس عرفات؛ وعدم التفاوض على الحقوق الأساسية للشعب الواقع تحت نير الاحتلال، بما في ذلك حقه في تقرير المصير؛ واحترام قرارات المجلس ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) وتنفيذها بصورة عاجلة؛ ونهاية دائمة للبناء الاستفزازي لمستوطنات غير قانونية في الأراضي الفلسطينية؛ وتأسيس آلية لتحديد المسؤولية عن انتهاكات قوى الاحتلال للقانون الإنساني.

في فلسطين مثلها مثل أماكن أخرى، يجب تنفيذ قرارات مجلس الأمن. ولقد حان الوقت لهذا المجلس أن يؤكد مجددا الالتزامات التي تقع على عاتق جميع الدول الأعضاء وضمان تنفيذ قراراته التي يصدرها من دون تأخير وتمييز.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل باكستان على الكلمات الطيبة التي وجهها إليَّ.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل السودان. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد عروة (السودان): في البدء أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس على ترؤسكم مجلس الأمن. والشكر موصول للسيد نغروبونتي لترؤسه مجلس الأمن وقيادته لأعماله في الشهر المنصرم.

مرة أخرى يلتئم مجلسكم الموقر لبحث استخفاف إسرائيل بالقانون الدولي. ويؤسف المرء أن يقول إنها قد لا تكون المرة الأخيرة التي يجتمع فيها هذا المجلس لهذا الغرض. فقد استمرأت إسرائيل، القوة الغاصبة القائمة بالاحتلال، ممارسة الأعمال الوحشية والإجرامية التي تمر أمامكم وأمام العالم أجمع بدون عقاب. وباتت اللامبالاة سياسة رسمية لحكومة شارون ولعلكم تذكرون، سيدي الرئيس، أن هذا المجلس اجتمع وانفض أكثر من مرة خلال هذا العام نتيجة لأعمال شبيهة بتلك التي تقوم بها إسرائيل هذه الأيام. ولعل التكرار المؤسف لهذا النسق يقودنا إلى التساؤل عن الدور الحقيقي لمجلس الأمن الذي يفترض فيه أن يجتهد في بسط الأمن والسلم الدوليين.

ألا يعتقد المجلس الموقر أن استمرار ما يحدث في مبنى المقاطعة في رام الله من شأنه أن يعرض للخطر السلم والأمن الدوليين؟. ألا يشعر أعضاء مجلسكم بأن شيئاً ما يجب فعله لإيقاف إسرائيل عن طغيانها والتمادي في عدوانها؟ أليست مواد ميثاق الأمم المتحدة خاصة المادتان، ٣٤ و ٣٦، توجب على المجلس اتخاذ التدابير المناسبة في مثل هذه الحالة؟ ماذا ينتظر المجلس بعد أن أحكمت إسرائيل قبضتها على المقر الرسمي للسلطة الوطنية الفلسطينية وقطعت إمداد الماء والكهرباء والهاتف عن المبنى؟ هل يعتقد المجلس الموقر أن هذه الإجراءات الإسرائيلية ليست خطيرة بما يكفي للتحرك

لإيقافها؟ وكيف نفسر هذا الصمت المريب إزاء ما يحدث؟ هل هو نوع من التواطؤ مع الغاصب المحتل؟ أم أنه إقرار بعجز المجلس عن القيام بمسؤولياته التي نص عليها الميثاق؟ إن إسرائيل لا تكتفي بالاعتداء على مقر السلطة الوطنية الفلسطينية، إنما تعتدي وبصورة منتظمة ومقصودة على أحكام ميثاق الأمم المتحدة، وتعتدي كذلك على حرمة مجلسكم هذا التي لا تحفل بقراراته. وهي توقن تماماً أن تلك القرارات لن تجد طريقها للتطبيق. إن شعور هذه القوة المحتلة بأنها فوق القانون واطمئنانها للحماية المتوفرة لها يدفعانها إلى التفنن في ابتكار أشكال جديدة من الانتهاكات كل يوم. فالاكتفاء بإبداء التعاطف الأجوف لن يفيد كثيراً في مثل هذه الظروف. وعلى المجلس أن يستشعر مسؤوليته تجاه أمن العالم وسلمه ويتخذ من التدابير ما يردع إسرائيل القوة القائمة بالاحتلال عن السير في طريق العنف والظلم والإرهاب الذي تُسخِّر له إمكانات الدولة. وإرغام إسرائيل على الانسحاب الفوري وغير المشروط من جميع المدن الفلسطينية هو خطوة أولى وصغيرة على طريق يتحتم على مجلسكم السير فيه بغية إيجاد تسوية سلمية وعادلة للأزمة في الشرق الأوسط. وعلى مجلس الأمن أن يسرع بدون تباطؤ في اتخاذ القرار المقدم من المجموعة العربية. فهذا أقل ما يمكن عمله لحفظ هيبة المجلس.

السيد نامبيار (الهند) (تكلم بالانكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن خلال شهر مليء بالمسائل المدرجة بجدول الأعمال. وهو شهر يتزامن مع انعقاد دورة الجمعية العامة ومع الذكرى السنوية الأولى لهجمات ١١ أيلول/سبتمبر. وأشكركم على عقد هذا الاجتماع الطارئ المفتوح للمجلس بشأن الموقف الخطير السائد في الشرق الأوسط، الأمر الذي يتيح لنا فرصة التعرف على مدلول مجريات الأمور في الفترة الأخيرة.

على الرغم من أن ٥٦ فلسطينيا وخمسة إسرائيليين ماتوا في الشهر المنتهي بـ ١٧ أيلول/سبتمبر، فإن فترة الستة أسابيع من ٤ آب/أغسطس إلى ١٨ أيلول/سبتمبر كانت فريدة في أنها أطول فترة مرت بدون انفجارات انتحارية بالقنابل وتحركات إسرائيلية عسكرية رئيسية، منذ أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٠. كانت ستة أسابيع من الهدوء النسبي في الشرق الأوسط بعثت فينا الأمل في إمكانية تحقيق تقدم في معالجة الصراع المتأجج في المنطقة. وكان قرار الجماعة الرباعية، في اجتماعها المعقود في ١٧ أيلول/سبتمبر القاضي بوضع خطة تفصيلية لطريق من ثلاث مراحل لتحقيق تسوية تتضمن قيام دولتين في غضون ثلاثة أعوام، بالإضافة إلى اجتماعات الجماعة الرباعية مع وزراء خارجية بلدان المنطقة دلائل إيجابية. غير أن التطورات الأخيرة بما في ذلك الهجمتان الانتحاريتان اللتان وقعتا داخل إسرائيل، وانفجار قنبلة في مدرسة فلسطينية، وما تبع ذلك من الأعمال الإسرائيلية في رام الله، تكاتفت كلها لسوء الحظ على إفشال كل الجهود المؤدية إلى المصالحة.

إن إعادة احتلال مقر رئيس السلطة الفلسطينية في رام الله في ١٩ أيلول/سبتمبر والتخريب الوحشي للممتلكات حول مقر الرئيس بوساطة قوات الدفاع الإسرائيلية أعمال لا تخدم أي هدف بناء. زد على هذا رد الفعل القوي من جانب القوات الإسرائيلية على المظاهرات الفلسطينية التلقائية ضد العمليات الإسرائيلية في مجمع الرئيس عرفات، الأمر الذي أدى إلى موت المزيد من الفلسطينيين وإلى إصابة العديد منهم بجراح. إن اقتحام قوات الدفاع الإسرائيلية للمناطق التي يسيطر عليها الفلسطينيون في غزة، وإعادة فرض حظر التجول وعمليات الإغلاق في كل المدن الفلسطينية، باستثناء بيت لحم، قد رجعت بالحالة إلى ما كانت عليه منذ ستة أسابيع، وأحدثت نكسة للعملية السياسية.

وإن حكومتي تستنكر بشدة التدابير الانتقامية الإسرائيلية المتخذة ضد الرئيس عرفات وتعتقد أنها سلبية في آثارها. وبدلا من أن تسهم تلك التدابير في أمن إسرائيل، نعتقد أنها لن تؤدي إلا إلى إجهاض الجهود المبذولة للسلام. وما زال الرئيس عرفات هو الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، كما أن أي اعتداء عليه سيقوض بشكل خطير الجهود الجارية الآن للبحث عن تسوية للتراع. إننا نطالب الحكومة الإسرائيلية بسحب قواتها بالكامل من مجمع الرئيس عرفات، على الفور وبالعمل مع السلطة الفلسطينية على تهدئة الحالة.

لقد سلطت كاثرين بيرتيني، المبعوثة الشخصية للشؤون الإنسانية للأمين العام، والتي زارت المنطقة في شهر آب/أغسطس الماضي، كما سلط تقرير منسق الأمم المتحدة الخاص بالشرق الأوسط الذي نشر أخيرا، الأضواء على أبعاد الأزمة الإنسانية المتواصلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وعلى آثار عمليات الإغلاق وغيرها من تدابير تقييد الانتقال على الأنشطة الفلسطينية الإنتاجية. وبيّن تقرير منسق الأمم المتحدة الخاص بالشرق الأوسط أن الاقتصاد الفلسطيني في حالة كساد قاس، وأن العون الدولي وحده يقف دون الانهيار الكلي لذلك الاقتصاد. وجاء بالتقرير أن نسبة البطالة في الأراضي المحتلة تبلغ حوالي ٥٠ في المائة وأن معدلات الفقر قد بلغت ٧٠ في المائة في غزة، و ٥٥ في المائة في الضفة الغربية، بينما تقدر الخسائر في الدخل بحوالي ٧,٦ مليون دولار يوميا، ويقدر مجموع الخسائر في ذاك الدخل منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ بـ ٣.٣ بليون دولار. كما أورد الأمين العام في تقريره أنه على الرغم من التأكيدات الإسرائيلية على مستوى رفيع بزيادة التعاون مع وكالات المعونة، لم يزد التحسن في هذا المجال إلا زيادة هامشية على أرض الواقع.

إننا نحث الحكومة الإسرائيلية على بذل قصارى ما يمكن بذله للتخفيف من المحنة الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني وذلك بإنهاء عمليات الإغلاق والحصار، والسماح بوصول الإمدادات الإنسانية دون عراقيل، والإفراج عما للسلطة الفلسطينية من أموال لحسابها.

إن تفجر العنف من جديد وكذلك الإجراءات العسكرية التي تتخذها قوات الدفاع الإسرائيلية كلها تهدد بإجهاض الجهود المبذولة من أجل السلام. ومعاودة الانفجارات الانتحارية بالقنابل على يد الجماعات المتطرفة هي أعمال عنف عشوائي هدفها نسف تقدم الأطراف المعنية نحو التوصل إلى تدابير لتحقيق المصالحة. ونحن نستنكر هذه الانفجارات الانتحارية بالقنابل وأعمال العنف ضد المدنيين الأبرياء. ونعتقد أنه لا يوجد في أي موقف مهما صَعُب ما يبرر أعمال العنف ضد المدنيين الأبرياء، سواء كانوا إسرائيليين أو فلسطينيين أو أي أناس آخرين على ظهر الأرض التي نحيا عليها جميعا.

لقد بلغنا مفترق طرق جديد، يقتضي إجراء مناقشة جديدة لمسألة الشرق الأوسط في مجلس الأمن. ويكمن الجواب في أن تبذل الجهات المعنية كافة جهودا حثيثة من أجل التوصل إلى تسوية سلمية لهذا الصراع، وفي عدم السماح للمصالح النفعية بأن تدفع عملية تتوخى أن ينعم جيل بأسره من الناس في المنطقة بالسلام والأمن والرفاه الاقتصادي في المنطقة إلى التحول عن مسارها.

وتضم الهند صوتها إلى صوت المجتمع الدولي في المطالبة بمواصلة التحرك قدما صوب تحقيق الرؤية المتمثلة في قيام دولتين، تعيشان جنبا إلى جنب، ضمن حدود آمنة ومعترف بها، استنادا إلى قرارات الأمم المتحدة ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢).

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل الهند على الكلمات الرقيقة التي وجهها لي.

المتكلم التالي ممثل المملكة العربية السعودية. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد شبكشي (المملكة العربية السعودية) السيد الرئيس، أود بداية أن أتقدم إليكم بالتهنئة على توليكم رئاسة المجلس للشهر الحالي متمنيا لكم التوفيق والنجاح في رئاستكم. ولا يفوتني أن أشكر سلفكم السفير نغروبونتي على الجهود التي بذلها في رئاسة المجلس خلال الشهر الماضي. كما أود أن أشكركم على عقد هذه الجلسة الطارئة لبحث آخر التطورات في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

لا يخفى على المجتمع الدولي أن التصعيد الخطير الذي تشهده الأراضي الفلسطينية المحتلة تواتر منذ الزيارة الاستفزازية التي قام بها رئيس وزراء إسرائيل الحالي إلى المسجد الأقصى مصحوبا بقوة كبيرة من الجنود في تحد واضح للمشاعر العربية والإسلامية، وكانت تلك الزيارة المشؤومة الشرارة التي فجَّرت الانتفاضة الفلسطينية تعبيرا عن رفض الشعب الفلسطيني المساس بمقدساته.

وما أن تولت الحكومة الإسرائيلية الحالية مقاليد السلطة حتى أسرعت في تنفيذ مخططها لإفشال كل مسعى لاستئناف مباحثات السلام والتوصل إلى تسوية سلمية تُعيد الأمن والاستقرار وتوفر حلا شاملا دائما وعادلا، ففرضت الحصار الاقتصادي الخانق، وقيدت حرية الفلسطينيين في التنقل والحركة، وهدمت البيوت ودكت المؤسسات، وحطمت البنية الاقتصادية الفلسطينية، وخربت المزارع وجرفت الحقول واقتلعت الأشجار، وقتلت الأطفال والشيوخ والعجزة والنساء، وعملت على تصفية الناشطين السياسيين والقادة الفلسطينيين، وأغلقت المعابر والحدود الدولية والمطار، وواصلت توسيع المستوطنات الإسرائيلية، وانتهكت الحقوق الإنسانية للشعب الفلسطيني، وخالفت الأعراف والقوانين الدولية الإنسانية. فتصاعد العنف واستفحلت دوامته القائمة على سبيل العنف ورد العنف، وسُفكت الدماء وأُزهقت الأرواح، وأُهلك الحرث والنسل.

وحرصت الحكومة الإسرائيلية على استعمال القوة المفرطة، مستخدمة في ذلك كل ما في ترسانتها الحربية من وسائل القتل والفتك والتدمير، وتبنت ذلك كأسلوب حكم يندرج في نطاق سياسة منظمة ومنهجية تستهدف الشعب الفلسطيني وقيادته، وكان آخرها حصار مقر الرئيس الفلسطيني والتهديد بدك المقر على من فيه لإجباره على الاستسلام والرضوخ للمطالب الإسرائيلية. ولقد زادت المؤسسة السياسية الأمنية الإسرائيلية من تدخلها في شؤون السلطة الفلسطينية، ورفع الجيش الإسرائيلي وتيرة عمليات قتل المدنيين وإبعادهم ونسف بيوتهم. وقامت وحدات المستعربين والاستخبارات بأعمال مداهمة واعتقال واغتيال واسعة تمشيا مع ما صرح به رئيس الأركان الإسرائيلي بأن بلاده تعمل على القضاء على ما أسماه بالسرطان الفلسطيني وإلحاق هزيمة عسكرية ومعنوية ساحقة بالفلسطينيين وماحقة لحقوقهم.

كل ذلك جرى ويجري على مرأى من المجتمع الدولي، الذي رأى بعضه في كافة أشكال النضال الفلسطيني إرهابا والإرهاب الإسرائيلي دفاعا مشروعا، خلافا لكل القيم والأعراف الإنسانية.

إن على مجلس الأمن مسؤولية كبرى في التصدي لحالات الظلم ونكران الحقوق ومعالجة التهديدات للأمن والسلم الدوليين بسبب الممارسات الإسرائيلية التي تستفز الفلسطينيين وتشن عليهم حملة قمع شرسة ترهبهم وتقضي على آمالهم، فلا يجدون أمامهم من سبيل للكرامة والعدالة واستعادة حقوقهم المسلوبة إلا بانتهاج العنف الذي يولد

بدوره إرهابا إسرائيليا. لا يمكن للمجتمع الدولي أن يقف مكتوف الأيدي تجاه الأوضاع المتردية، ولا بد من حمل إسرائيل على وقف ممارساتها واعتداءاتها وإخضاعها لمقتضيات القانون الدولي الإنساني وتوفير الحماية اللازمة والعاجلة للمدنيين الأبرياء وتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩. ولا بد من فك الحصار عن مقر الرئيس الفلسطيني وانسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلي من المدن الفلسطينية إلى مواقعها التي كانت قبل أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

إن تدخل مجلس الأمن لم يعد من باب الوقاية بل لوضع حد لقتل شعب بأكمله وإنقاذه من الطرد إلى خارج وطنه واستعادة حقوقه المسلوبة ووقف إذلاله وإهانته. إن الحاجة ماسة لتدخل المجتمع الدولي لمساعدة الطرفين في السيطرة على الأوضاع المتفاقمة ووقف حلقة العنف والتدمير. إن حلقة العنف المستمر في الأراضي الفلسطينية المحتلة لن تنكسر ما لم تتحقق للشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة التي أقرها له المجتمع الدولي برمته وصادقت عليها الشرعية الدولية واكتسبت طابعا قانونيا بموجب الاتفاقات التي وقّعتها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة مع الجانب الفلسطيني.

إن التركيز على الجانب الأمني فقط بات يُشكل حاجزا وليس جسرا لاستئناف المباحثات السياسية، وأثبت واقع الممارسة عقم السياسة الإسرائيلية وطابعها التعجيزي، كما أن تمادي الحكومة الإسرائيلية في إملاء شروطها وفرض إرادتها قد تسبب في إراقة المزيد من الدماء ووقوع الضحايا الأبرياء. إن عدم جدية الخطاب السياسي الإسرائيلي وخروجه على المنطق يتجسد في التركيز على أحادية مسؤولية السلطة الفلسطينية على المستوى الأمني، في الوقت الذي قامت فيه قوات الاحتلال الإسرائيلي بتقويض أسس تلك السلطة وحرمانها من وسائل تدخلها وقتل أفرادها. إن حصر المسؤولية الأمنية في الجانب الفلسطيني وتحميله ما يحدث من عنف وخلل أمني أمر لا يتسم بالواقعية ولا يساعد على حل المشكلة، ولا بد من قيام التزامات متبادلة ومسؤوليات متوازنة.

إن للأمن مفهوما شاملا لا يتجزأ، والالتزام به مسؤولية كل الأطراف. ولكن هذا الالتزام يفقد مصداقيته حين تعتريه استثناءات تعفي البعض من احترامه. ومن ثم، فإنه لا يمكن القبول بانفراد إسرائيل بحالة استثنائية في المجتمع الدولي واحتمائها وراء مزاعم أمنية وذرائع وهمية غير مبررة تستبيح بها تجاوز الشرعية الدولية وممارسة سياسة القوة وتكريس الأمر الواقع.

إن الخروج من دوامة العنف في المنطقة أصبح مسؤولية دولية تستوجب إيجاد حل سياسي يستند إلى الشرعية الدولية ويؤدي إلى انسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، وقيام دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية إلى جانب دولة إسرائيل، وتحقيق الأمن والسلام والاستقرار لكل شعوب المنطقة، وهو ما توفره المبادرة العربية وتسعى إليه جهود المجموعة الرباعية. إن هذا الطلب الملح لم يعد طلبا فلسطينيا أو عربيا فحسب، بل اصبح طلبا متزايدا للأوساط المعتدلة والجانحة للسلام في العالم بعد أن أثبتت السياسة الحالية للحكومة الإسرائيلية أن الأمن والسلام لا يمكن أن يتولدا عن القمع والعدوان والتسلط، ولا يمكن أن يتحققا في ظل الظلم وغياب العدالة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل المملكة العربية السعودية على الكلمات الطيبة التي وجهها إليَّ.

لا يزال هناك عدد من المتكلمين على قائمتي ممن لم يأخذوا الكلمة حتى الآن. واعتزم الآن، بموافقة المجلس، أن أعلق الجلسة. وأود أن أدعو أعضاء المجلس إلى الاجتماع بي في قاعة المشاورات بعد ١٠ دقائق.

علقت الجلسة الساعة ١٨/٣٥ واستؤنفت الساعة ٢٠/٤٠.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل الجزائر. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس.

السيد عبد الله البعلي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، في البداية، أود أن أعرب عن مدى سعادتي وأنا أرى دبلوماسيا بخبرتكم ومقدرتكم يقود أعمال هذا المجلس خلال شهر أيلول/سبتمبر الذي يرمز إلى العيش في خطر. وبالتالي، أتمنى لكم كل التوفيق في الاضطلاع بالمهمة المنوطة بكم. وأود كذلك أن أعرب عن امتنان وفدي للسفير نغروبونتي على رئاسته لهذا المجلس بكثير من الفعالية والتميز.

في الوقت الذي تجتمع فيه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، كبيرها وصغيرها، في إطار المناقشة العامة التي تجرى في بداية كل دورة من دورات الجمعية العامة، للتأكيد مجددا على تمسكها بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة بكل قوة، وعزمها على احترام كل قرارات مجلس الأمن وضمان احترامها في كل زمان وفي كل مكان، اختارت إسرائيل مرة أخرى، بغطرستها المعتادة التي يغذيها ذلك التغاضي المريب الذي تبديه منظمتنا فيما يتعلق بأنشطتها، أن تهاجم ما بقى قائما من الأبنية التابعة للسلطة الفلسطينية، على قلة ما تبقى منها بعد هجمتها المدمرة عليها قبل شهور قليلة. فلقد أزالت إسرائيل الآن آخر ما تبقى من أبنية السلطة الفلسطينية التي كانت تسعى جاهدة للإبقاء على بعض مظاهر الحياة، في الوقت الذي تحاول فيه إصلاح المؤسسات الفلسطينية، على النحو المطلوب منها.

إن هذا السعار المحموم من جانب إسرائيل ولجوءها إلى وسائل عسكرية مفرطة ضد أهداف مدنية لا حول لها ولا قوة قد كشف طبيعة النظام الصهيوني، الذي انتشى بقوته العسكرية وأسكرته حقائقه العسكرية الشائنة، لثقته من الإفلات من طائلة العقاب.

ويوضح ذلك عزم القيادة الإسرائيلية المتصلب على القضاء على كل أمل في إعادة إطلاق عملية السلام التي قال السيد شارون نفسه إنها لفظت أنفاسها الأخيرة. وحقيقة الأمر أنه ليس ثمة شك في أن هذه السياسة المنهجية لتدمير الأبنية والهياكل الأساسية التابعة للسلطة الفلسطينية، وسياسة عزل الرئيس عرفات جزء من استراتيجية تستهدف القضاء المبرم على الزخم الذي انطلق مع عملية مدريد للسلام.

وليس ثمة شك أيضا في أن الهدف هو تقويض مصداقية السلطة الفلسطينية، وسحق قواها وجعل تنفيذ تعهدها بإقرار النظام والقانون مستحيلا. وبعد ذلك يلقى باللوم عليها لعجزها عن احتواء المقاومة المشروعة لشعب يعاني من الاستعباد والقهر والإذلال بشكل يومي على يد السلطة القائمة بالاحتلال التي تستخدم أكثر الأسلحة تطورا وأشدها فتكا ضد صبية لا درع لهم سوى أجسادهم، مثل ذلك الصبي البالغ من العمر ١٣ عاما الذي قتل برصاص جندي إسرائيلي في نابلس أمام أعين متطوع بريطاني، دونما استفزاز.

وبعبارة أخرى، إن هذه السياسة الإسرائيلية المتعمدة بكل وضوح تحاول تشويه واستبعاد مفهوم قيام دولة فلسطينية مسؤولة وقابلة للبقاء، ذلك المفهوم الذي يلقى قبول المجتمع الدولي ككل، كما صادق عليه مجلس الأمن بالإجماع.

إن ما نراه في فلسطين المحتلة اليوم هو بالتأكيد حالة حرب مفعمة بالأخطار التي تتهدد الشعب الفلسطيني، بل وشعوب المنطقة كافة، حيث تهاجم آلة حرب تملك وسائل رهيبة شعبا ذبيحا ورموزه بضراوة لم تعهد من قبل.

وحري بمجلس الأمن أن يضع حدا لهذا الوضع في الحال. ففي الوقت الذي يحرص فيه مجلسنا حرصا شديدا على ضمان احترام قراراته عندما يتعلق الأمر بالصراعات الأخرى، عليه أن يعمل بنفس الشدة والحزم ضد دولة تحتل أراضي دول أخرى بشكل غير مشروع، وضد بلد يلجأ إلى القوة بدون رادع ويهدد جيرانه كل يوم، ويتجاهل قرارات مجلس الأمن بلا حياء، ويستخف بكل معايير القانون الدولي ويدوس قواعد القانون الإنساني الدولي تحت الأقدام.

إن كل تقاعس أو تردد من جانب المجلس سيعد فشلا ذريعا في اضطلاعه بمسؤولياته ويقوض مصداقيته التي نريد اليوم، أكثر من أي وقت مضى، أن يسلم بها الجميع، وأن يقروا كذلك بالدور الذي يضطلع به المجلس بوصفه ضامنا للسلم والأمن الدوليين.

وإذا نظرنا إلى المسؤوليات المنوطة بالمجلس في مجال صون السلم والأمن الدوليين، والدور الذي يجب أن يضطلع به بوصفه ركيزة لأمننا الجماعي، سنشعر بإلحاح متزايد بأن على المجلس أن يتصرف بشكل مباشر وبقوة وبأن يدين إدانة فورية هذه السياسات الشائنة التي تنتهجها الحكومة الإسرائيلية، والمطالبة بالوقف الفوري لحملة الرعب والتدمير التي تشنها، ومطالبتها بالانسحاب من المدن والمواقع الفلسطينية التي تحتلها منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، ومطالبتها باحترام أحكام اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب، وأن يضمن حماية السكان الفلسطينيين بكل الوسائل التي يراها مناسبة، ربما من خلال إيفاد مراقبين دوليين، وأن يطلق عملية السلام من جديد.

وتؤمن الجزائر إيمانا قويا، وأكثر من أي وقت مضى، بأن السلام خيار استراتيجي، وأنه لا بديل عن المفاوضات. وتتمسك الجزائر بكل قوة بضرورة التوصل إلى حل سلمي عادل وشامل ودائم للصراع في الشرق الأوسط وفقا لمبادرة مؤتمر القمة العربي المنعقد في بيروت، على أساس تنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، ومبدأ الأرض مقابل السلام.

وينبغي أن تمكن هذه التسوية إسرائيل بداهة من أن تنسحب من جميع الأراضي العربية المحتلة، وبالتالي من فتح الباب لإقامة دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل الجزائر على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

المتكلم التالي في قائمتي ممثل قطر. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد النصر (قطر): سيدي الرئيس، شكرا على منحي فرصة الحديث في هذه الجلسة المهمة للغاية والتي تعقد في ظل ظروف خطيرة ومتردية أكثر من أي وقت مضى، وتتطلب التدخل الفوري لهذا المجلس، بهدف وقف الاعتداءات الإسرائيلية والقيام بمسؤولياته الملقاة على عاتقه.

نجتمع اليوم بعد أيام قلائل من بدء الهجوم العنيف الذي قامت به وما زالت تقوم به قوات الاحتلال في مدينة رام الله وبالأخص على مقر الرئيس عرفات وما تبقى من مبان تابعة للسلطة الفلسطينية، والذي لا يخفى عليكم وقائعه الكاملة وما أسفر عن خسائر مادية في الأرواح والممتلكات، وذلك بهدف تقويض السلطة الفلسطينية وأمنها القومي. يحدث ذلك في الوقت الذي تطالب فيه إسرائيل السلطة الفلسطينية بصد ومحاربة العنف والهجمات الانتحارية. فأي منطق هذا؟ كيف يتسنى للسلطة القيام بدورها في حفظ الأمن وصد الهجمات الانتحارية في الوقت الذي تدمر فيه إسرائيل البنية التحتية لقوات الأمن الفلسطيني وتقتل وتعتقل أعضاءها؟

إن المبررات التي ساقتها إسرائيل لارتكاب عدوانها على رام الله ومباني السلطة الفلسطينية بحجة فشل السلطة

الفلسطينية في منع الهجمات الانتحارية على إسرائيل أمر غير مقبول. وذلك أولا لأن حجم العدوان الإسرائيلي في كل مرة، وخاصة هذه المرة، قد فاق بدرجة هائلة حجم الاعتداء من جانب الانتحاريين. وثانيا، لعدم إثبات أي دور للسلطة الفلسطينية في التحريض على أي من الهجمات الانتحارية التي أدانتها السلطة مرارا وتكرارا.

نرفض جميعا الإرهاب والهجمات الانتحارية التي تودي بحياة الأبرياء مهما كانت باعتبارها أعمالا تحرمها الأديان السماوية جميعها وضد القيم الإنسانية. ولكن على المرء أن يتوقف هنا ليتساءل عن الأسباب والدوافع التي تؤدي إلى قيام بعض المجموعات والأفراد بهذه الهجمات. الجواب ببساطة هو أن الاحتلال والقمع وتضييق سبل كسب العيش والاعتداءات والقتل وهدم المنازل وفرض الحصار كل ذلك يؤدي إلى اليأس ومن ثم إلى الأعمال الانتحارية. فالشخص الذي فقد كل شيء، بل فقد كل معاني الحياة الكريمة، لا يهمه أن يضحي بحياته التي لا يثمّنها الآخرون. إذا فالعنف من الجانب الفلسطيني ما هو إلا ردة فعل ضد الاحتلال التعسفي من جانب القائم بالاحتلال وهكذا تستمر دوامة العنف الذي يدفع ثمنه غاليا الأبرياء من الجانبين.

إن إسرائيل بارتكابها للمجازر المتكررة والاستيلاء على الأراضي الفلسطينية تبرهن بما لا يدع مجالا للشك أنها غير راغبة في السير في طريق السلام وقبول مبادرة اللجنة الرباعية. ونحن نرى فيما حدث محاولة جادة من جانب إسرائيل لوأد أية إمكانية جدية لأي انفراج حقيقي نحو السلام الشامل، ولعرقلة الجهود الدولية لإيجاد تسوية سلمية تقضي بتطبيق قرارات الأمم المتحدة المختلفة ومبدأ الأرض مقابل السلام.

إن أمن إسرائيل لن يتحقق من خلال تدمير البنية التحتية للسلطة الفلسطينية، والإضرار برئيسها المنتخب ياسر عرفات، بل سوف تزيد تلك الأفعال من الأمر تعقيدا.

ومما يصيبنا بالإحباط وخيبة الأمل أنه منذ قرابة العامين والشعب الفلسطيني يذوق الأمرين على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي بدون أن يتخذ مجلس الأمن الموقر خطوات ملموسة تحد من بطش قوات الاحتلال وتلزم إسرائيل بالامتثال لقرارات الشرعية الدولية.

وعلى ضوء ما تقدم وكي لا يفقد مجلس الأمن مصداقيته نرى أن أقل ما يجب أن يقوم به المجلس اليوم هو إصدار قرار ملزم لإسرائيل بالانسحاب الفوري غير المشروط من رام الله ورفع الحصار المفروض على الرئيس عرفات وأعضاء السلطة الفلسطينية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل إندونيسيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد هدايت (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على ترؤسكم مجلس الأمن لهذا الشهر. ونحن على ثقة تامة بأنه بفضل قيادتكم القديرة وخبرتكم العريضة، ستقودون عمل المجلس إلى نتيجة ناجحة. واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن تقدير وفد بلادي لكم على عقد هذه الجلسة العاجلة للنظر في الحالة الخطيرة المستمرة في فلسطين.

وتأسف إندونيسيا بعمق لأن الحالة في الأراضي المحتلة قد استمرت في التدهور بعد العدوان الإسرائيلي المتكرر والغارات المتكررة وما يصحبهما من اعتقالات واغتيالات ودمار على نطاق واسع. ونحن نشعر بقلق خاص نتيجة للهجمة الإسرائيلية التي شنت مؤخرا وإعادة احتلال مقر رئيس السلطة الفلسطينية في مدينة رام الله ابتداء من

تاريخ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. وبالفعل فإن سياسة استخدام القوة العسكرية لا تعرض للخطر السلامة الشخصية للرئيس عرفات وسلامته فحسب، بل يمكن أيضا أن تشعل قدرا أكبر من العنف وتهدد مستقبل عملية السلام بالذات. ولذلك، فنحن نحث إسرائيل مرة أخرى على الامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ونناشدها أن تنسحب فورا من البلدات والمدن الفلسطينية وأن توقف عدوانها. وفي ذلك الصدد، تطالب إندونيسيا بشدة بوضع حد فوري لحصار رام الله.

ويشعر وفدي بالقلق أيضا حيال أن إعادة احتلال مدن فلسطينية واستمرار سياسات الإغلاق المحكم وحظر التجول والقيود الشديدة على حرية حركة الأشخاص والسلع من جانب إسرائيل أمور قد زادت من حدة الأزمة الإنسانية الشديدة، التي، كما جاء في تقرير المبعوثة الشخصية للأمين العام للشؤون الإنسانية، السيدة كاثرين بيرتيني، قد تخرج عن نطاق السيطرة في غضون أشهر. ويجب إنهاء جميع هذه الأعمال التي تنتهك أكثر الأحكام أساسية للقانون الدولي. وما لم ينعكس مسار الأحداث، فلن يؤدي هذا الوضع إلا لقدر أكبر من انعدام الثقة والبؤس ومن المحتمل إلى قدر أكبر من العنف.

إن مسؤولية المجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن، مواصلة البحث عن طريق إلى السلام في الشرق الأوسط. ولتحقيق هذه الغاية، تكرر حكومتي أن مستقبل السلام يرتكز على التنفيذ الكامل لجميع قرارات الأمم المتحدة، بما في ذلك قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، والاعتراف بمبدأ الأرض مقابل السلام، ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى تحقيق وجود دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا.

ومن نافلة القول إن الموقف الذي يواجهه الشعب الفلسطيني ومجلس الأمن خطير جدا ونحن نناشد المجلس اتخاذ إجراء ملائم وعاجل لتجنب حدوث تدهور أكبر.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل إندونيسيا على كلماته الطيبة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل قبرص. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كريستوفيديس (قبرص) (تكلم بالانكليزية): أتشرف بقراءة بيان معالي السيد سوتيريوس زاخيوس، الممثل الدائم لجمهورية قبرص لدى الأمم المتحدة. إن وفدي يؤيد بيان الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، أود أن أدلي بالملاحظات الموجزة التالية.

لقد أعربت حكومة قبرص في مناسبات عديدة عن موقفها المبدئي من قضية فلسطين.

لقد استنكرنا بوجه خاص وبشكل قاطع الأعمال الإرهابية والانفجارات بالقنابل الانتحارية، التي تسببت في مقتل المدنيين الإسرائيليين. كما أوضحنا في الوقت نفسه أن استمرار الاحتلال وتدمير البنية التحتية الفلسطينية، وإطالة أمد معاناة الفلسطينيين يوميا نتيجة لعمليات الإغلاق وحظر التجول والبطالة وتدهور الحالة الاقتصادية هي عوامل لا تهيئ المناخ الصالح للمصالحة وللاستقرار الإقليمي.

وطوال هذه الفترة، ظللنا نطالب بضبط النفس والاعتدال من الجانبين وناشدناهما أن ينظرا إلى ما بعد المجابهة وأن يعودا إلى طاولة المفاوضات، وأن يتخذا، إلى جانب ذلك، من الخطوات ما يكسر دائرة العنف. ونشارك المجتمع الدولي اعتقاده أن الحل العسكري والتسوية المفروضة ليسا في الإمكان.

وكانت التوقعات كبيرة إذ شهدنا إيقاف أعمال القتل الانتحارية لفترة ستة أسابيع. بل إن الأمل قد راودنا في أن هذا التطور، على الرغم من الأعمال الإسرائيلية المستمرة التي نجم عنها فقدان الأرواح في الضفة الغربية وغزة، قد يؤدي إلى تحرك مكثف لوضع خطة تفصيلية لبلوغ هدف المجتمع الدولي المتمثل في وجود دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب داخل حدود آمنة ومعترف بها كما توخى ذلك القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢). ولهذا نعرب عن الأسى لتصعيد الموقف مؤخرا، عقب الانفجارات بالقنابل الانتحارية، والهجوم الإرهابي على مدرسة فلسطينية في الخليل.

وتعرب حكومة جمهورية قبرص عن قلقها العميق إزاء رد الفعل الإسرائيلي غير المتناسب وأعمال الجيش الإسرائيلي التي استهدفت مقر الرئيس عرفات. ونطالب إسرائيل برفع حصارها دون أي إبطاء.

ويجب أن نكون صريحين. ليس بإمكاننا أن نفهم كيف يمكن لمحاصرة منشآت المقر الفلسطيني والمصاعب الشخصية التي تُفرض على القائد المنتخب للفلسطينيين أن تؤدي إلى زيادة في الأمن الإسرائيلي أو إلى تسهيل الجهود الساعية إلى الإصلاحات الفلسطينية التي يؤيدها المجتمع الدولي. وندعو إسرائيل إلى التفكير في النتائج البعيدة المدى لهذه الأعمال.

وفي الختام، نكرر تأكيد ضرورة وضع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة موضع التنفيذ بالإضافة إلى النصوص الواردة في اتفاقيات جنيف. كما نعرب عن قلقنا إزاء قتل الأطفال والمتظاهرين العزل.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي في قائمتي هو ممثل نيبال. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد شارما (نيبال) (تكلم بالانكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على حسن قيادتكم لمجلس الأمن في شهر أيلول/سبتمبر. كما تستحق دعوتكم مجلس الأمن إلى مناقشة مفتوحة للموقف الخطير في الشرق الأوسط تقديرنا الكامل.

لقد بلغ مسلسل العنف في الشرق الأوسط ذُرى جديدة في الأيام القلائل الأخيرة. وردا على انفجارين انتحاريين بالقنابل على يد المتطرفين الفلسطينيين أرديا ستة من مواطني إسرائيل قتلى، شنت قوات الدفاع الإسرائيلية حملة انتقامية عارمة، مستخدمة القوة المفرطة والزائدة عن الحد. وفرضت الحصار على مقر السلطة الفلسطينية، وأزالت المباني وحطمت أجزاء من سكن الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات. ويبدو أن حياة الرئيس معرضة للخطر الداهم نتيجة للتجاهل إن لم يكن العمد.

منذ زمن طويل والشرق الأوسط يعاني من الاضطرابات العميقة ومن حوادث العنف التي لا نهاية لها. وعادت قوات الدفاع الإسرائيلية إلى احتلال الضفة الغربية، وقامت بتدمير معظم البنية التحتية للأمن والتنمية الفلسطينية، محاولة بذلك منع الهجمات ضد إسرائيل. كما فُرض حظر التجول وقيود التنقل على المدن والمحليات الفلسطينية. وكان نتيجة ذلك أن الناس يعيشون في حال من الكرب الشديد، بلا عمل وبلا دخل. ولا تزال الحالة العامة في الضفة الغربية وقطاع غزة مزعزعة إلى أقصى الحدود.

يجب تغيير هذا الحال. وعلى الحكومة الإسرائيلية، كخطوة أولى عاجلة، أن تنسحب من الأراضي المحتلة، وأن تكف يدها عن استخدام القوة الزائدة عن الحد ضد الشعب الفلسطيني وأن ترفع الحصار المضروب على المحليات والمدن الفلسطينية. وعليها ألا تُقدم على أي شيء من شأنه تعريض

الرئيس عرفات شخصيا للأذى. إن إيقاع الأذى به سيكون لطمة للمعاملة الإنسانية وللضمير البشري.

وتؤيد نيبال الآمال المشروعة للشعب الفلسطيني الذي يصبو إلى دولة وإلى الحرية وإلى التقدم. كما نعترف أيضا بحق إسرائيل في الحياة في أمن وفي حماية مواطنيها. بيد أنه ليس في استطاعة أي من الطرفين تحقيق ما يتطلع إليه بتصعيد العنف وتعميق الكراهية، والبغضاء بين الشعبين.

واقع الأمر أنه ليس هناك من حل عسكري لمشكلة الشرق الأوسط. ولن يبعث الأمل بين الفلسطينيين ويقدم لهم ما يحفزهم على السعي وراء تسوية سلمية عن طريق المفاوضات إلا أن تتقدم إسرائيل بمقترح منصف وعادل.

وفي الوقت ذاته، يجب على السلطة الفلسطينية أن تعيد البنية التحتية للأمن والتنمية إلى ما كانا عليه، وأن تحول دون وقوع هجمات ضد إسرائيل، وأن تدعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لشعبها. وعلى المجتمع الدولي أن يساعد السلطة الفلسطينية على إعادة بناء بنيتها التحتية وعلى الحصول من إسرائيل على تسوية عادلة عن طريق التفاوض.

لقد بعثت اتفاقات أوسلو الآمال؛ إلا أننا رأينا تلك الآمال تنهار في الدوامة الجارية الآن من إراقة الدماء. والآن يجب أن يُعاد بناء العملية من أساسها مرة أخرى. ويهيئ قرار مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢) واتفاق الجماعة الرباعية في تموز/يوليه ٢٠٠٢ السبيل للمضي قدما نحو سلام شامل في الشرق الأوسط.

إن نيبال تحترم قيمة كل نفس، بغض النظر عن الجنسية والعرق والدين. لقد ألقت الجغرافيا كما ألقى التاريخ بالإسرائيليين والفلسطينيين معا جنبا إلى جنب. وعليهم أن يتعلموا طريقة العيش معا. ولن يوّلد العنف سوى عنف وكراهية.

ولذا ينبغي لمجلس الأمن أن يعمل كل ما في طاقته فورا لوقف إراقة الدماء الجارية، وأن يشيد جسورا بين هذين الشعبين وأن يُطلق عملية السلام لإيجاد سلام شامل في الشرق الأوسط.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل نيبال على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي على القائمة هو السيد بابا لويس فال، رئيس لجنة الأمم المتحدة لممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فال (السنغال) رئيس لجنة الأمم المتحدة لممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (تكلم بالفرنسية): إنكم تعرفون مدى امتناني، سيدي الرئيس، لرئاستكم مجلس الأمن.

وأود، في بداية الأمر، أن أعرب عن آمالنا الخالصة في نجاحكم كرئيس لمجلس الأمن وخاصة في هذا الشهر، أيلول/سبتمبر، المزدحم بالمشاكل. كما أود أن أعبر عن امتناني العميق لسلفكم، السفير جون نيغروبونتي، الممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية على الطريقة المثلى التي أدار بها أعمال المجلس في الشهر الماضي.

تنشغل لجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بوجه خاص بالتدهور السريع للحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة. وتقع مسؤولية هذا التحول في الأحداث في المقام الأول على عاتق الحكومة الإسرائيلية التي أغشت تقديرها سياسة الأمن بأي ثمن، وهو تقدير لن يؤدي، كما دللت الحقائق عليه في وضوح تام، إلا إلى طريق مسدود ومنزلق نشهدهما اليوم كمتفرجين لا حول لهم ولا قوة.

وكما يعلم العالم أجمع، فإن رئيس السلطة الفلسطينية محاصر في آخر مبنى مدمر في رام الله، تحت الرحمة التامة للنيران والجرافات الإسرائيلية وفي ظروف معيشية أقل ما يقال عنها أنها مهينة. ولجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، بالاشتراك مع الاتحاد الأوروبي وغيره ممن أعربوا عن سخطهم، بمن فيهم من أمريكيون، تدين الهجمات الموجهة والعشوائية ومذابح السكان المدنيين، كما تدين سياسة الدولة المحتلة.

ونعرب عن هذه الإدانة القوية لأن المأزق اللاإنساني المفروض على القيادة الفلسطينية هو - من باب المفارقة - عمل متعمد من جانب من عانوا معاناة شديدة في ظل الوحشية النازية وما زالوا يستنكرون اليوم البقايا التي لا تحتمل بالمرة لمعاداة السامية. إن من نجوا من المحرقة يجب أن يفهموا بوضوح أن اختيار الحكومة الإسرائيلية للقوة الغاشمة والثأر الذي لا حدود له في ظل ظروف من الرعب لا يمكن قبولها، ويربطها البعض بنوع من الإرهاب، اختيار لا يمكنه أن يعزز قضية السلام في هذه المنطقة دون الإقليمية، بل إنه لا يعزز حتى الأمن، وهو حلم الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني على حد سواء.

وأود، بموافقة الرئيس، أن أصدق على النصيحة التي وجهها الأسقف ديزموند توتو، بطل النضال ضد الفصل العنصري وراعي مركز المحرقة في جنوب أفريقيا:

(تكلم بالانكليزية)

”لن تحصل إسرائيل أبدا على الأمن والأمان الحقيقيين من خلال قمع شعب آخر. ولا يمكن بناء السلام الحقيقي في نهاية المطاف إلا عن طريق إرساء العدالة. ولهذا، فلدى إسرائيل خيارات ثلاثة: العودة إلى حالة الورطة السابقة أو القضاء على جميع الفلسطينيين أو - وأرجو ذلك - النضال من أجل إرساء السلام القائم على العدل، على أساس الانسحاب من جميع الأراضي المحتلة وعلى أساس إنشاء دولة قابلة للبقاء على هذه الأراضي، جنبا إلى جنب مع إسرائيل، بحيث تتمتع الدولتان بحدود آمنة“.

(تكلم بالفرنسية)

ومثلما أنه لا يمكن لأحد أن يجعل الشمس تختفي، فإن المتكلمين باسم إسرائيل وغيرهم من الممثلين لن يتمكنوا أبدا من أن يجعلونا ننسى أن لب الصراع هو استمرار احتلال إسرائيل غير المشروع للأراضي الفلسطينية والأعمال غير القانونية المتعددة المرتبطة بذلك. وبينما لا يزال هناك وقت، يجب على تل أبيب أن تسلم بأن إسرائيل لن تعيش أبدا في سلام وأمن داخل حدود معترف بها دوليا طالما لم تتحرر فلسطين من الاحتلال والاستعمار. ولن ينجح أي شيء في تحقيق السلام والأمن: لا الحوائط التي ستسقط كما سقط حائط برلين، ولا الحصار أو الإغلاق، ولا الاعتقالات الدنيئة للنشطين من الفلسطينيين، ولا الإعدام بدون محاكمة أو خارج نطاق القضاء، ولا حتى تدمير الممتلكات، ولا الحصار الاقتصادي، ولا التفكيك المنتظم لإدارة السلطة الفلسطينية. فهذه السياسة لا مستقبل لها. ولكن المستقبل يقع في الاستئناف الجسور والحاسم لعملية السلام على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وبخاصة القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢).

واللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف توجه مرة أخرى نداء ملحا ومخلصا إلى مجلس الأمن، وهو ضامن السلم والأمن الدوليين، بأن يتحمل مسؤولياته التاريخية. والأجيال القادمة لن تغفر له ترك قضية فلسطين المشتعلة والخطيرة دون حل طيلة ٥٠ عاما. وقد يكون الغد وقتا متأخرا أكثر مما يجب للعمل،

عندما تتحول نقطة وميض الشرق الأوسط برمتها – وهو مهد الديانات السماوية العظيمة الثلاثة – إلى ألسنة من اللهب. وسيكون من الصعب ألف مرة على المجلس أن يعمل غدا بدلا من اليوم.

وتطالب اللجنة بإلحاح الدولة المحتلة بأن تنسحب فورا ودون أي شرط من الأراضي الفلسطينية وأن تنهي حصارها غير المقبول لمكاتب الرئيس عرفات. وفي هذا الصدد، تشاطر لجنتنا الملاحظات البعيدة النظر التي أدلى بها الأمين العام هنا صباح اليوم، عندما ذكر أنه لا يمكن حسم الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي باستعمال القوة فقط، وأن السياسة التي ترتكز على استعمال القوة فقط مصيرها الفشل. ولهذا، تؤيد اللجنة المبادرة السعودية التي صدق عليها مؤتمر القمة العربية المنعقد في بيروت، فضلا عن خطة سلام اللجنة الرباعية، التي يجب تنفيذها دون تأخير.

واللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف تعلن وتؤكد – من خلالي – تأييدها الكامل لإرسال قوة تدخل دولية لوقف تصاعد العنف ولحماية أرواح المدنيين الفلسطينيين والإسرائيليين.

ووفقا لتقرير السيدة كاترين برتيني، المبعوثة الشخصية للأمين العام، يعتمد ٥٠ في المائة من السكان الفلسطينيين على المساعدات الدولية التي توزعها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وبرنامج الأغذية العالمي. وفضلا عن ذلك، فإن ما يزيد عن ٧٠ في المائة من سكان غزة و ٥٥ في المائة من سكان الضفة الغربية يعيشون في فقر. وفي ضوء ذلك، ومع التدهور السريع في الحالة الإنسانية في الميدان، تحث اللجنة الهيئات الدولية على تعزيز المساعدات التي تقدمها إلى الشعب الفلسطيني. وتحث اللجنة إسرائيل أيضا على الامتثال بصرامة للأحكام ذات الصلة من اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، بتاريخ ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أكرر بقوة واقتناع إدانتنا المطلقة للإرهاب وللأعمال الإرهابية ضد المدنيين الأبرياء سواء كانوا إسرائيليين أو فلسطينيين، بغض النظر عن الظروف أو الدوافع. ولهذا، فالأعمال الانتحارية التي يرتكبها الفلسطينيون المتطرفون على الأراضي الإسرائيلية، والتي تدينها السلطة الفلسطينية إدانة مطلقة، لا يمكن أن تكون ذريعة أو عذرا للرفض المتعنت لاستئناف عملية السلام.

ولهذا، يجب أن يفهم أن اللجنة لديها خالص الأمل في أن يتمكن المجلس من أن يقدر على النحو الواجب مدى خطورة الحالة في الشرق الأوسط وأن يفي بالالتزامات الدولية التي أنيطت به بمقتضى الميثاق. وحلول الأزمة موجودة ونحن على علم بها. ولهذا، فلننفذها لصالح الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني، ولصالح استتباب السلم والأمن في جميع أنحاء الشرق الأوسط ولصالح تعاون وازدهار شعوب ودول هذه المنطقة التي يجب أن تعمل العناصر التاريخية والجغرافية والثقافية والدينية على توحيدها.

وسأنهي بياني بالملاحظة المتبصرة للسيد بنيامين بن إليعازر، وزير الدفاع الإسرائيلي، والمذكورة في صحيفة ''النيويورك تايمز'' في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢:

(تكلم بالانكليزية)

''هناك الآن مدرستان فكريتان في الحكومة ... الأولى القضاء على الفلسطينيين وهزيمتهم هزيمة كاملة، والأخرى تدرك أن هذا هو الوقت الذي يجب أن نمد فيه يدنا ونسير جنبا إلى جنب''.

(تكلم بالفرنسية)

ولا يوجد لدى اللجنة أي شك على الإطلاق في أن الحلفاء وغيرهم من أصدقاء تل أبيب سيكون في مقدورهم أن يقنعوا – ولا أقول أن يرغموا – الحكومة الإسرائيلية على القيام بالاختيار الصحيح، وهو اختيار جانب من يحبذون إرساء السلام.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على الكلمات الرقيقة التي وجهها لي.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل العراق. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد الدوري (العراق): أود أن أتقدم لكم بالتهنئة على قيادتكم المجلس لهذا الشهر، وأعتقد أن هذه القيادة ستكون ناجحة، خاصة وأنها مرت بفترات ليست بسيطة، بل إنني أقول صعبة، ومنها هذه التي نحن بصددها اليوم.

ها نحن مرة أخرى، وأعتقد أنها لن تكون الأخيرة، نقف أمام مجلس الأمن، نطلب منه أن يفي بالتزاماته بموجب الولاية المنوطة به ليحمي السلم والأمن الدوليين، من خلال حماية يقررها لشعب فلسطين، حيث أن هذا لم يحدث إلى الآن.

في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، أعادت قوات الاحتلال الصهيوني احتلال مقر الرئيس ياسر عرفات، ودمرت عدداً من الأبنية، وقتلت وجرحت عدداً من المواطنين، في تحدٍ جديد للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن. وهذه ليست المرة الأولى، فقد دُعي المجلس إلى حماية الرئيس عرفات والشعب الفلسطيني مرات ومرات قبل اليوم.

إن هذا الشعب، وهو شعب أخ للشعب العراقي، يعيش حالة غير مسبوقة، مقارنة بحالات أخرى عرفتها الإنسانية في عصور مختلفة، كعصور الاستعمار القديم، وعصر الفاشية، وعصر النازية. ففي الوقت الذي يعجز فيه المجتمع الدولي عن اتخاذ التدابير اللازمة لحماية الشعب الفلسطيني، تتصاعد جرائم الحرب التي ترتكبها قوات الكيان الصهيوني، وتستمر المعاناة الكبيرة لشعب فلسطين، رجالاً ونساءً وأطفالاً في كل مجالات الحياة. فالحصار، ونحن نعرف معنى الحصار جيداً، ومنع التجوال، والتجريف، والقتل، وإرهاب الدولة، وقطع الماء والكهرباء والدواء والغذاء، أسلحة باتت سلعة بائرة تستخدم ضد شعب فلسطين في كل ساعة وفي كل دقيقة، إضافة إلى استخدام السلاح التقليدي، من قصف الطائرات الأباتشي والدبابات والمجنزرات الأمريكية، فالسلاح كله سلاح أمريكي. إن هذه الأسلحة تستخدم ضد شعب أعزل، وبوحشية لا نظير لها، على مرأى ومسمع من الجميع.

ومع أن الكيان الصهيوني ما زال يواصل أعماله الإجرامية، والتي وصفها العديد من المنصفين بأنها جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وإرهاب دولة، بالرغم من كل هذا لم يتمكن المجتمع الدولي، بما فيه مجلس الأمن هذا، من وقف هذه الجرائم ومحاسبة المعتدي الصهيوني. إنها الازدواجية بعينها. هذا المذهب الأمريكي الجديد في الأمم المتحدة هو الذي سيقضي على ما تبقى من مصداقية لمجلس الأمن والأمم المتحدة، إن بقيت لها مصداقية لدى البعض.

وفي الوقت الذي نعرف فيه حقاً أن عضواً من الأعضاء الدائمين في المجلس له مواقف محسومة في عدم السماح باتخاذ قرار في المجلس يوقف المعتدي عند حده ويأمر بإرسال قوة حماية للشعب الفلسطيني، فإننا واثقون من أن المجلس سوف لن يسكت. وعليه تحمّل مسؤولياته بموجب الميثاق.

إن انطلاقة الشعب الفلسطيني في مظاهرات صاخبة وتلقائية وعفوية في مدن ومخيمات فلسطين خلال اليومين الماضيين تأييداً للرئيس عرفات هي رسالة واضحة إلى أولئك

الذين يريدون تغيير الحكومات والرؤساء على هواهم ووفق مصالحهم. فها هو الشعب الفلسطيني متمسك برئيسه، والشعارات المرفوعة جميعاً تعكس تمسك هذا الشعب بقوة، وبإصرار وعناد شديدين، بالرئيس عرفات، بالرغم من كل محاولات الضغط الأمريكي والصهيوني لتغييره. إن في حصار الرئيس عرفات من قِبل قوات الاحتلال الصهيوني تحدياً كبيراً لقرارات الشرعية الدولية، وخرقاً فاضحاً لقرارات الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي الإنساني.

إن وفد بلادي يعتقد أن السكوت على هذه الجرائم الوحشية هو سكوت عن الحق. وبالتالي فإن على مجلس الأمن واجباً في اتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية هذا الشعب الأعزل، وحماية قيادته الشرعية، من آلة الدمار والحرب الصهيونية. إنها مسؤولية تاريخية على المجلس أن يتحملها.

إن مشروع القرار المقدم أمام المجلس من قِبل المجموعة العربية إنما يشكل الحد الأدنى، لا بل أقل من ذلك، وبالتالي فإن معارضته تعكس سياسة القوة التي على مجلس الأمن أن يضع حداً لها في كل الظروف والأحوال، وإلا فإن الضغط لا محالة سيولد الانفجار، وسيكون الوقت قد فات، وسينتاب الندم الجميع.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل العراق على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي في القائمة هو ممثل المغرب. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بنونه (المغرب): أود في البداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، متمنيا لكم التوفيق والنجاح في مجهوداتكم.

يعود اليوم مجلسكم الموقر لمناقشة الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة في ظل ظروف تتسم باستمرار التصعيد الإسرائيلي وتمادي قوات الاحتلال في سياسة الهدم والتقتيل والإهانة اليومية للشعب الفلسطيني وقيادته المشروعة.

ويجب أن أذكر أنه مباشرة بعد هذه الأحداث، تم اتصال بين صاحب الجلالة الملك محمد السادس، بصفته رئيس لجنة القدس، والرئيس ياسر عرفات للوقوف على تفاصيل الأوضاع الفلسطينية وخاصة في مقر إقامة الرئيس الفلسطيني. وخلال هذا الاتصال عبر العاهل المغربي عن التضامن التام للشعب المغربي قاطبة مع الشعب الفلسطيني وقيادته في المحنة الجديدة التي فرضها عليه الاحتلال الإسرائيلي.

لقد شاهدنا جميعا مباشرة كيف قامت الجرافات الإسرائيلية بهدم الممر الذي يفصل غرفة نوم الرئيس عرفات عن الجناح المخصص للاجتماعات، وكيف دُمرت جميع البنايات التي تحيط بالمقر الرئاسي. إن قيام إسرائيل بعزل الرئيس الفلسطيني ومطالبته بتسليم عدد من مساعديه الأقربين لا يمكن اعتباره سوى استمرار لسياسة إذلال القيادة الفلسطينية ونسف مشروعيتها.

وبينما كانت المجموعة الدولية تظن أن ممارسات من هذا القبيل قد انتهت، نجد أنفسنا من جديد في مسلسل الاستفزازات الإسرائيلية التي دفعت بطبيعة الحال الفلسطينيين إلى التظاهر من أجل مساندة الرئيس عرفات. ومن جديد كان رد قوات الاحتلال عنيفا إذ أدى إلى قتل مدنيين فلسطينيين أبرياء.

إنه من غير المقبول أن تقدم إسرائيل في كل مرة تجد نفسها في مواجهة مشاكل أمنية فوق ترابها على مهاجمة القيادة الفلسطينية وهدم البنيات التحتية والإمكانيات المتواضعة التي تتوفر للسلطة الفلسطينية. ولقد آن الأوان لأن تقتنع إسرائيل أن أمنها يرتبط بتعاون أكثر جدية مع السلطة الفلسطينية وباحترام تام لممثليها. ولا ينكر أحد بأن السلطة

الفلسطينية قد بذلت خلال الأسابيع الأخيرة مجهودات حقيقية من أجل إدخال إصلاح عميق على هياكلها وتطوير تنظيمها وترشيد أعمالها. إن سياسة الأرض المحروقة لم تؤد يوما وفي أي مكان كان إلى إحلال سلام وأمن دائمين.

إن المملكة المغربية تعتبر أن الوقت قد حان لأن يضطلع مجلس الأمن بمسؤولياته في هذا الظرف الدقيق الذي تشهده العلاقات الدولية، وذلك من أجل تفادي تردي الأوضاع في الأراضي الفلسطينية وانعكاساته على باقي المنطقة. وتنتهز المملكة المغربية هذه الفرصة لتؤكد تنديدها بكل أعمال العنف التي تستهدف المدنيين الأبرياء كيفما كان مرتكبو هذه الأعمال، ونتمنى أن يشجب مجلس الأمن هذه الأعمال ويتخذ الإجراءات الملائمة من أجل وضع حد لها.

إن مجلسكم هذا مطالب باتخاذ قرار يعيد الأمور إلى نصابها ويبعث من جديد أمل السلام في نفوس شعوب المنطقة وعلى رأسها الشعب الفلسطيني. ونتمنى صادقين أن يختتم المجلس اليوم مداولاته باعتماد مشروع يسهم إيجابيا في وقف العنف في المنطقة وخلق الظروف الضرورية من أجل معالجة الوضعية الإنسانية المتردية التي أصبح يعيشها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال وأن يعيد قاطرة المفاوضات إلى مسارها الصحيح.

وستبقى المملكة المغربية وفية لتعهدها بالمساهمة في المبادرات الجادة التي تتوخى إحلال سلام دائم وشامل في منطقة الشرق الأوسط، ذلك السلام الذي يضمن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما فيها إنشاء دولة مستقلة عاصمتها القدس الشريف وانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية الأخرى المحتلة منذ عام ١٩٦٧ وضمان كذلك الأمن لكل دول وشعوب هذه المنطقة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل المغرب على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي على قائمتي هو السيد امادو كيبي، المراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كيبي (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي، سيدي، أن أهنئكم على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر وأن نعرب عن مدى تقديرنا لطريقتكم الكفؤة في توجيه عمل المجلس. وأود كذلك أن أشكركم على عقد هذه الجلسة والسماح للاتحاد الأفريقي بأن يتكلم في هذا النقاش.

إن منظمتنا موجودة هنا اليوم لتكون شاهدا ولتضم صوتها إلى أصوات المتكلمين السابقين الذين يسعون جميعا لتجنب الأخطار التي تتهدد فلسطين والشرق الأوسط والعالم بأسره.

لقد خاطبت منظمتنا المجلس في عدة مناسبات لتقرع ناقوس الخطر - في كل مرة تجاوزت فيها دوامة العنف والمصالح السياسية الحدود التي يمكن التسامح معها وتقبلها. واليوم، يجب على المجلس مرة أخرى أن يناقش بصورة ملحّة الأحداث في فلسطين. وبفضل التلفزيون، يمكننا أن نشاهد مباشرة كيف يجري هدم مقر السلطة الفلسطينية. ونحن نعرف أن هذا العمل ليس مجرد محاولة للتخويف أو ردا على الهجمات الانتحارية، ولكنه خطة معدّة جيدا نُفذت بعناية شديدة، في محاولة لإزالة الرئيس ياسر عرفات عن المسرح السياسي بطريقة أو بأخرى، كما أعلنت إسرائيل مرارا وتكرارا.

الوضع الحالي خطير للغاية. وإذا لم يُتخذ إجراء فوري لإنهاء دوامة المواجهة هذه وإعادة الطرفين إلى مائدة المفاوضات، فإن المجتمع الدولي، بعدم اتخاذه أي إجراء، سيصبح متواطئا في واحدة من أكبر المآسي في التاريخ.

ولذلك، سنظل ننذر بالويلات في محاولة لتجنب ألا يعيد التاريخ نفسه في فلسطين – تكرار المآسي التي حدثت قرنا بعد قرن نتيجة لسكوت وجبن الذين كان بمقدورهم اتخاذ إجراء وقائي حاسم.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأذكّر بموقف منظمتنا المبدئي من القضية الفلسطينية. إن الاتحاد الأفريقي يدعم بدون أي تحفظ كفاح الشعب الفلسطيني العادل والمشروع، بتوجيه منظمة التحرير الفلسطينية، لممارسة حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في استعادة بيوته وممتلكاته، وكذلك حقه في تقرير المصير وحقه في إنشاء دولة مستقلة على ترابه الوطني تكون القدس الشرقية عاصمة لها، وفقا للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وتؤكد منظمتنا مجددا تضامنها الكامل ودعمها غير المشروط لرئيس السلطة الفلسطينية المنتخب، السيد ياسر عرفات، الزعيم الذي انتخبه الشعب الفلسطيني بحرية في ممارسة لحقه السيادي.

ويؤيد الاتحاد الأفريقي أيضا جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، لا سيما القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، المؤرخ ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٢، الذي يؤكد مجددا، في جملة أمور، على الرؤية التي تتوخى منطقة تعيش فيها دولتان – إسرائيل وفلسطين – جنبا إلى جنب داخل حدود آمنة ومعترف بها.

وبالمثل، تؤيد منظمتنا جميع المبادرات التي تهدف إلى إحلال سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط. وأعني هنا تقرير ميتشل وخطة تينت المعنية بالأمن، التي وضعت لإنهاء دورة العنف، وكذلك خطة السلام العربية التي نشرت في قمة بيروت. أخيرا، وبصورة أكثر تحديدا، أعني مبادرات اللجنة الرباعية، التي تدعو إلى وقف فوري للأعمال العدائية ووقف لإطلاق النار وعودة إلى مائدة المفاوضات بغية التوصل إلى تسوية شاملة تشمل جوانب الصراع السياسية والاقتصادية والإنسانية والمؤسسية.

وكما يدعم الاتحاد الأفريقي خطة التسوية التي قدمتها اللجنة الرباعية، فإنه يدعم أيضا بقوة اقتراح الأمين العام تشكيل قوة متعددة الجنسيات، بمقتضى الفصل السابع من الميثاق. ويؤمن الاتحاد أن وجود قوة للأمم المتحدة قوية ويوثق بها سيسهم إسهاما إيجابيا في تنفيذ مبادرات اللجنة الرباعية.

ولكن، دعونا لا نخطئ: إن إسرائيل، بتدميرها البنى التحتية وتعطيل الأطر والمؤسسات واعتقال واغتيال القادة الفلسطينيين، لا تهدف إلى ما هو أقل من جعل عملية السلام عملية غير قابلة للتنفيذ. كيف يمكن للفلسطينيين أن يقوموا بما هو مطلوب منهم في الصفقة في ظل ظروف التدمير الضخم الراهنة؟

لقد دفع الشعبان الفلسطيني والإسرائيلي بالفعل ثمنا باهظا جدا لصراع استمر مدة طويلة جدا. ولقد حان الوقت لكي تمكّن مختلف الأطراف الرجال ذوي النوايا الحسنة من محاولة إعطاء السلام فرصة. فالحلول لا يمكن إيجادها بالدبابات أو الاغتيالات السياسية أو عمليات الهجوم الانتحارية. إننا نعتقد أن الحل ينتظرنا على مائدة المفاوضات.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر المراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي على كلماته الطيبة التي وجّهها إليّ.

المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل موريتانيا. أدعوه إلى شغل مقعد إلى مائدة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ولد ديداش (موريتانيا): هذه مرة أخرى خلال السنة الجارية نجتمع في ظل ظروف لا يوجد فيها من دواعي السرور إلا الفرصة التي أتيحت لي لأتوجّه إليكم، يا سيادة الرئيس، بالشكر على استجابتكم لطلب المجموعة

العربية عقد هذه الجلسة المفتوحة لمجلس الأمن والمخصصة لمعالجة الأوضاع الخطرة والمتدهورة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

إن هذه الجلسة ليست في الحقيقة إلا برهانا إضافيا على ضرورة تطبيق قرارات الشرعية الدولية المتمثلة في قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٨٣ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢).

إنه لمن المؤسف أن يعقد المجلس جلسات متتالية للتأكيد من جديد على تطبيق قرارات كان قد اتخذها من قبل أو لاتخاذ قرارات جديدة كان في غنى عنها لو أن قراراته السابقة تم تطبيقها.

إن الظروف الحالية تهدد بنسف كل ما تم إنجازه من تقدم على طريق السلام. من واجبنا إذن تفادي الرجوع إلى الوراء وكسر عملية السلام. وبالتالي، يجب أن يأمر المجلس برفع الحصار المفروض على الرئيس ياسر عرفات فورا، والانسحاب من أراضي السلطة الفلسطينية، ووقف تدمير مؤسسات هذه السلطة، ووقف التذرع بأي عملية قامت لإلقاء اللوم على الرئيس ياسر عرفات، وهو الحائز على جائزة نوبل للسلام باستحقاق وجدارة.

إن عدم تطبيق قرارات مجلس الأمن وما نتج عن ذلك من تطورات خطيرة من الناحية الإنسانية، حيث أصبح الشعب الفلسطيني مهددا بكارثة إنسانية مؤكدة إن لم يتم التدخل العاجل لتوفير الحماية اللازمة لهذا الشعب، عوامل تضع هذا المجلس على محك المصداقية وتستوجب عليه القيام بالمهام التي أسندت إليه وفقا لميثاق منظمتنا.

إنه من أولى الأولويات إذن فرض المجلس تطبيق أحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ وتمكين الهيئات الإنسانية من ممارسة أعمالها بدون أي قيد أو شرط من أجل رفع المعاناة عن الشعب الفلسطيني الشقيق.

وإذ نعرب مجددا في الجمهورية الإسلامية الموريتانية عن تضامننا المطلق مع الشعب الفلسطيني الشقيق وقيادته الشرعية، ممثلة في شخص الرئيس المجاهد أبي عمار، ياسر عرفات، نطالب المجلس باتخاذ إجراءات تناسب مسؤولياته ومتطلبات الوضع الذي لم يعد يحتمل أي تأخير، وذلك بالمصادقة على مشروع القرار الذي قدم إليه.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل موريتانيا على كلماته الطيبة التي وجهها إليَّ.

لم يعد هناك متكلمون آخرون مسجلون على قائمتي. ووفق الاتفاق الذي تم التوصل إليه أثناء مشاورات المجلس السابقة، أدعو أعضاء المجلس للعودة إلى قاعة المشاورات لمتابعة النظر في الموضوع.

عُلقت الجلسة الساعة ٢١/٥٥.